النور

يا عمال العالم اتحدوا

www.alnnour.com

أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

السنة الثانية والعشرون ـ العدد 1111 ـ الأربعاء 12 حزيران 2024

مجلس الشعب الجديد.. هل سيشكل المؤشر الأبرز على بدء مسيرة الإصلاح الشامل؟

» **كتب رئيس التحرير:**

مؤشرات عديدة يمكننا استخلاصها بعد اختتام اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، لكن أهمها حسب اعتقادنا يدلل على نية لبدء عملية الإصلاح طال انتظارها لهياكل الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، يُطمح أن يؤدي إلى عقد مواطنة جديد بين الدولة والمواطن، يحافظ ويعظم سيادة الوطن من جهة، ويعلي كرامة المواطن وحريته وأمنه من جهة ثانية، ويباشر بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، تمهيداً لتخليص المواطن السوري من معاناته المأسوية التي قصمت ظهره طيلة سنوات الجمر القاسية، ويضع البلاد أمام استحقاقات المستقبل.

ونؤكد هنا ودون مبالغة أن السلطة

البقية ص ٢

عفرين تُباد بصمت

منذ الاحتلال التركي لمنطقة عفرين في ٢٠١٨/٣/١٨ حتى اليوم، ما يجري في عفرين السورية من جرائم بشعة وانتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فقد ارتكبت تركيا جرائم بحق السكان الأصليين الكرد، وتواصل الجماعات المسلحة المدعومة من النظام التركي تنفيذ المزيد من الاعتقالات وخطف المدنيين، وقد زادت معدلات العنف والجريمة والتفجيرات وحوادث

البقية ص ٢

أعداء سورية.. كلّهم وراء الأكمة!

4

حرب إسرائيل الثانية.. الاقتصادية.. على الفلسطينيين

10

كأننا عشية حرب عالمية.. ولكن أين؟!

الاتحاد الأوربي يمر بمنعطف خطير حول إمكانيته بالاستمرار، ومواجهة التحديات التي تتفاقم يوماً بعد يوم، بالتوازي مع لهيب حربين في أوكرانيا وفي غزة، وازدياد التضخم الاقتصادي والبطالة والتغير المناخي، وقضايا الهجرة، وهو ما يشكل ضغطاً على قادة الدول الأوربية ويضعهم في موقف محرج، ويُلزمهم بمراجعة التشاركية الثقيلة بسبب اختلاف الظروف والإمكانيات المادية وعجزهم عن تحقيق التكامل الأوربي كما كانوا يحلمون، منذ التحرك الروسي في جورجيا عام ٢٠٠٨، ثم ما تلا ذلك في شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، كان هناك خشية من تمدد النفوذ الروسي واستحالة مواجهته في مرحلة لاحقة دون الدخول في مواجهة شاملة مع روسيا، وتكرار سيناريو ماضٍ عندما تحرك هتلر باتجاه بولندا بعد التشيك والنمسا، وبالتاليً الحرب الحالية مع روسيا حرب وجودية، ودعمها هو لتلافي صراع أكبر تراه أوربا يلوح في الأفق في حال نجح بوتين في فرض سيطرته على أوكرانيا، وبالتالي فهي ترى أنه لابد من صدّه.

8

حرائق الغابات والتغيُر المناخي.. الجريمة المزدوجة!

13

أطفال سورية يدفعون ضرائب لا ذنب لهم فيها

16

العلاقة بين القيم الثقافية والعولمة الاقتصادية والعصرنة

20

العـــدد 1111 ـ الأربعـــاء 12 حـزيـران 2024

تهنئة.. واحتجاب

تتوجّه (النور) بالتهنئة إلى السوريين بعيد الأضحى المبارك، آملةً أن ينعاد عليهم وقد تحققت أجمل أمانيهم.

وبهذه المناسبة، تحتجب (النور) عن الصدور الأسبوع القادم، على أن تعود إلى قرّائها ومتابعيها في ٢٠٢٤/٦/١٩.

وكل عام وأنتم بخير

مجلس الشعب الجديد.. هل سيشكل المؤشر الأبرز على بدء مسيرة الإصلاح الشامل؟ / بقية

التشريعية التي يمثلها مجلس الشعب هي الجهة المخولة دستورياً بوضع التشريعات المناسبة للإصلاح المرتقب، ومراقبة السلطة التنفيذية لضمان تنفيذها، ووضع بصمة المواطن السوري على كل إجراء أو سياسات تتعلق بكرامته وعلاقته بالدولة وأمنه الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي، وسنطالب المجلس بعد انتخابه بأن يلعب هذا الدور الهام لإعادة الثقة بين جماهير الشعب وممثليها.

ضرورة المرحلة، ومؤشراتها التي ظهرت حتى اليوم، تتطلب إضافة إلى النوايا الصادقة، سعياً جدياً ليكون مجلس الشعب الجديد صوت المواطنين السوريين قولاً وفعلاً، وأن يمارس دوره التشريعي في اقتراح القوانين المناسبة لهذه المرحلة، إضافة إلى التدقيق بمشاريع القوانين المحالة من السلطة التنفيذية، ومسايرتها لمسيرة الإصلاح، مما يتطلب حواراً إيجابياً بين أعضائه، وتغليب مصلحة الوطن العليا على أية مصلحة حزبية أو فئوية، ونعتقد هنا أن هذه المهمة تقع على عاتق ممثلي التحالف الوطني الذي تمثله أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وأن تشرك الجماهير الشعبية في هذا الحوار.

نحن في الحزب الشيوعي السوري الموحد، سنعمل مع غيرنا من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ليكون مجلس الشعب الجديد ليس مؤشراً على بدء الإصلاح فقط، بل ليكون المحرك الرئيسي لهذه العملية التي ينتظرها السوريون جميعاً.

عفرين تُباد بصمت / بقية

الاغتيالات والجثث المجهولة الهوية في منطقة عفرين وجميع المناطق التي تحتلها الدولة التركية في شمال وغرب سورية.

القوات التركية والجماعات السورية المسلحة المدعومة من تركيا، تحت ما يسمى (الجيش الوطني) والأجهزة الأمنية المرتبطة بها، تواصل ارتكاب الانتهاكات، ومن ذلك مداهمة بيوت المواطنين يومياً واختطافهم بدافع الفدية، ومنع ذويهم من معرفة مكان احتجازهم أو أسبابه.

إن الاعتقالات تحتوي على انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وأغلب الاتهامات الموجهة للمختطفين والمعتقلين غير مستندة إلى أدلة وهي كيدية.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٤ شهدت منطقة عفرين أكثر من ١٦٧ حالة خطف بينهم ٢١ امرأة، فيما تجاوزت حوادث الخطف والاعتقال منذ بداية الاحتلال حتى الآن أكثر من ٩١٧٩ حالة، وسادت في المنطقة عمليات نهب منظمة يومية وعمليات الاستيلاء على منازل وممتلكات الناس ومواسم الزيتون وقطع الأشجار وفرض الأتاوات على المواطنين.

منذ بداية الاحتلال التركي لمنطقة عفرين بدأت بمشروع استيطاني واسع بغاية التغيير الديمغرافي للمنطقة وتشريد المواطنين الكرد من قراهم وبلدانهم بالأساليب البشعة.. فقد أصبح في المنطقة أكثر من ٤٠ مستوطنة جرى بناؤها بمساعدات قطرية وكويتية ومنظمات فلسطينية وغيرها من التنظيمات الإخوانية في البلاد العربية، ومعظم الأراضي التي أقيمت عليها القرى الاستيطانية هي أملاك خاصة للمواطنين.

إضافة إلى جميع المظالم الشنيعة التي ذكرت، فإن عمليات قطع الأشجار المثمرة تتواصل، ويجري بيعها أخشاباً في الأسواق المحلية كحطب تدفئة في فصل الشتاء.

وهنا، باسم الأهالي ومواطني منطقة عفرين، نجدّد نداءاتنا للدولة السورية بضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة لرفع هذه المظالم الكبيرة عن كاهل المواطن السوري في عفرين.

« حكمت جولاق

النور
أسبوعية- سياسية - ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

أسســـت عـــام 1955
أعيد إصدارها عام 2001

المدير المسـؤول: المحامي فؤاد البني
رئيـس التحـرير: بشـار المنيّـر
الإخـراج الفـني: عمار الشيخ علي
الموقع الإلكتروني: مازن الشيخ علي

الجمهورية العربية السورية - دمشق | المزرعة - شارع عمر المختار
+963 3342573-3342572-3324914
+963 4422383-3342571
annourscs@gmail.com
alnnour.com
Alnnour.newspaper

الصين والعرب نحو مصير مشترك

» د. صياح فرحان عزام

استضافت الصين مؤخراً منتدى العلاقات العربية - الصينية، وعلى هامش هذا المنتدى لابد أن يسجل التقدير للدول العربية لما باتت توليه من عناية بعلاقاتها مع الصين وضرورة تطويرها، وما من شك في أن هذا التوجه العربي الثنائي والجماعي نحو الصين يدلّ دلالة واضحة على قراءة العرب قراءة صحيحة لمستجدات الوضع الدولي الراهن وما طرأ عليه من تطورات، لاسيما التقدم الاقتصادي الصيني المذهل من جهة، ومساعدات الصين لمختلف دول العالم، ومنها الدول العربية في مجال التنمية وإقامة المشاريع الكبيرة والاستثمار من جهة أخرى، إضافة إلى بروز القوة الآسيوية التي تعد الصين نموذجها الأقوى والأوضح كقوة مقررة على مستوى العالم، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وهو أمر مهم كان على الدول العربية أن تتنبّه له مبكراً، ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي وحدهما، بل حتى على الصعيدين الثقافي والاجتماعي أيضاً.. وهنا نذكر على سبيل المثال أن عدداً من المفكرين العرب تنبهوا قبل عقود من الزمن إلى أهمية هذا الأمر، أي أن العرب ظلوا على الدوام يفكرون بالغرب بوصفه (الآخر) الوحيد، والمتقدم والمتحضر من جميع النواحي والاتجاهات، وبالطبع هذا خطأ فادح، بمعنى أن المفكرين العرب عادوا إلى الفلسفة الأوربية الكلاسيكية والحديثة من ديكارت إلى سارتر ونيتشه وماركس وغيرهم، لكنهم أهملوا الفكر الهندي والحكمة الصينية، وكلاهما يعتمد على أسس بعيدة عن الإرث اليوناني والسامي، فيما علماء الغرب نفسه المزهو دائماً بنفسه وبنهضته وبحضارته وبتقدمه قد اهتموا كثيراً بهذا التراث الهندي الصيني النافذ والعميق. إن للصين شخصية حضارية وثقافية وسياسية جعلت من تحولها إلى الحداثة مأثرة حقيقية خلافاً لليابان التي هي برأي العديد من المفكرين العرب لم تكن إلا تلميذاً للصين.. وما يثير السرور والغبطة أن عدة دول عربية أصبحت تولي العامل الثقافي أيضاً أهمية في تعاونها متعدد الأوجه مع الصين، والدليل على ذلك الأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات العرب الذين يدرسون في الجامعات الصينية، وتخرج فيها المئات وربما أكثر، هذا مع التوجه إلى تدريس اللغة الصينية أيضاً في المدارس والجامعات العربية باعتبارها لغة قوة دولية كبرى، إذ إن تعلم لغة أي أمة أو دولة كبرى يوسع دائرة التفاعل مع ثقافتها وحضارتها وبناء وتقوية دعائم وجسور التعاون معها.

لقد آن الأوان وليس هذه الأيام فقط بل منذ زمن، أن يكف العرب عن النظر إلى العالم بعين واحدة لا تتوجه إلا غرباً، وأن يلبوا الدعوات الكثيرة للالتفات نحو الشرق عامة ونحو الصين بشكل خاص بصفتها القوة الأكبر التي نشأت بينها وبين العديد من الدول العربية شبكة تعاون اقتصادي واسعة النطاق، وأن تستفيد من تجربتها الناجحة والمميزة في التنمية والتطور الاقتصادي، فقد عملت وهي القوة التي لها ما لها من أهمية جغرافية وسياسية واقتصادية وكتلة سكانية ضخمة، بصمت ودونما ضجيج، وبما يتفق وظروف الصين التاريخية وتراثها الإنساني بعيداً عن أية اشتراطات سياسية أو غيرها وعن أي استغلال كما يفعل الغرب الاستعماري عندما يستثمر في أي بلد وخاصة في بلدان الجنوب.

إذاً، على العرب أن يجعلوا من نتائج منتدى العلاقات العربية - الصينية الأخير خطوة نوعية أخرى نحو المزيد من التعاون المثمر والبنّاء مع الصين، وهو من دون شك تعاون يقودنا إلى منفعة للطرفين، على خلاف ما هو معروف عن العلاقات مع دول الغرب والتعاون معه.

العـــــدد 1111 ـ الأربعـــــاء 12 حـزيـــران 2024

أعداء سورية.. كلّهم وراء الأكمة!

» فادي إلياس نصار

تنضوي تصريحات وزير الدفاع التركي يشار غولر، الأخيرة بأن (بلاده تدرس إمكانية سحب قواتها من سورية بشرط ضمان بيئة آمنة وتأمين الحدود التركية بشكل كامل)، في إطار التصريحات الدبلوماسية الخُلّبية التي أشبعت بمثلها منظمة الأمم المتحدة والدوائر التابعة لها الشعب السوري وقبله العراقي، والكوبي والفنزويلي واليمني وقبلها كلها الشعب الفلسطيني.

وعود كاذبة بل ومشروطة، الأنكى من ذلك كله أن الوزير التركي أنهى تصريحه بكلمة (إذا لزم الأمر) وكأني به يتبع سياسة أجداده السلاطين العثمانيين. ومن هنا جاء رد وزير الخارجية السورية الدكتور فيصل المقداد واضحاً وصريحاً إذ قال: (الشرط الأساسي لأي حوار سوري – تركي هو إعلان تركيا استعدادها للانسحاب من أراضينا).

المنطق والعقل يقول إن كل من يعرف حقيقة المحتل التركي يجب أن يقف مع الدولة السورية قلباً وقالباً، فكلنا يعلم أن السلجوقي إردوغان، جعل حدود بلاده مشرعةً ليدخل إرهابيو العالم الى سورية بغية نهب ثرواتها، وتدمير بنيتها التحتية، حينها كانت البلاد تنعم بالاكتفاء الذاتي الى حد كبير (قبل الحرب كان قطاع الأدوية السوري يغطي ٩٠٪ من الحاجة المحلية، وتجاوز الناتج المحلي في سورية حينها ٦٤ مليار دولار، فيما حل القطاع النفطي السوري في المرتبة ٢٧ عالمياً من حيث الإنتاج). وبعلم جميعنا أن عدد المصانع التي نهبت من حلب وحدها تجاوز الألف، وأن الآثار السورية التي جرى نهبها من منطقة إدلب وريفها (القرى المنسية وعفرين) وحدها، يكفي ثمنها لبناء سورية مرتين.

لكن الثعلب السلجوقي لم يكن وراء الأكمة وحده، فقد كانت أطماع قطر واضحةً تماماً، تكمن في أن سورية تشكل ممراً ممتازاً لشحنات النفط الخليجي إلى بلدان أوربا المستهلك الأول، علماً أن الحكومة رفضت قبل بداية الحرب مرور خط النفط القطري إلى أوربا، ولكن كل ذلك في كفة وفي الكفة الأخرى، من أسباب الحرب على سورية، كان الإعلان الرسمي لشركة أنسيس Ansis، التي مسحت ما يقارب خمسة آلاف كيلومتر مربع في البحر، عن اكتشاف ١٤ حقلاً في المياه الإقليمية الدولية السورية، أربعة فقط منها تقع في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية إلى منطقة بانياس، (تحتوي إنتاجاً نفطياً يعادل إنتاج دولة الكويت من النفط، ومجموعه يتخطّى كل ما هو موجود في قبرص و لبنان وفلسطين المحتلة معاً) .

الأمر الذي أكدهُ تقرير أصدره معهد الدراسات الإستراتيجية التابع للجيش الأمريكي، مُقدّراً الموارد الموجودة في المنطقة بما يقرب من ١,٧ بليون برميل نفط و١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وما إن أعلنت سورية في شهر آب من عام ٢٠١١ عن اكتشاف حقل غاز في منطقة (قارة) في ريف دمشق (القلمون) الذي كان سيجعل من سورية مركزاً لحقول الغاز في المتوسط، وذلك بقدرة تفوق الـ ٤٠٠ ألف متر مكعب يومياً، حتى جن جنون دول تدعي أنها المدافع الأول عن حقوق الانسان، والحارس للطبيعة الأم ومكوناتها على مدار الكوكب، فدعمت الإرهاب، ونظمت تخريب الحياة السورية.

حتى الشركات التي حصلت على حقوق التنقيب في مرتفعات الجولان السوري المحتل ومنها شركة جيني للنفط والغاز ((Genie Oil and Gas، (يملك روبرت مردوخ إمبراطور الإعلام العالمي أكبر نسبة من الأسهم فيها) لم تخف قلقها من تلك الاكتشافات النفطيةَ والغازية. فدعمت بدورها الإرهابيين وشكلت ما يسمى غرفة (الموك) بهدف أقل ما يقال في وصفه هو تدمير سورية.

تساؤلات عدة يوجهها السوريون، في فترة ما بعد الحرب وما قبل إعادة الإعمار، إلى المحتل التركي وغيره من دعاة الحرية والديمقراطية الذين شاركوا بالحرب على بلادنا، فيقولون:

*ألم تدعموا الإرهاب (ولا تزالون) بكل فصائله كي تستمر الحرب لسنوات وسنوات حتى بعد توقف القتال؟

*ألم تعملوا على تدمير البنية التحتية في البلاد بغية إنهاك الدولة السورية وإخضاعها، وجعلها غير قادرة على الاستفادة من نفطها؟

*ألم تسمح دول الاتحاد الأوربي بشراء النفط السوري المسروق من قبل مرتزقة إرهابيين؟ *ثم ألم يشترِ الثعلب التركي معامل الصناعاتَ الثقيلة والخفيفة التي سرقها أعوانكم من دعاة الحرية من حلب؟

*ألم تهجّروا إلى الداخل كما إلى خارج البلاد ملايين الأُسر السورية، فحولتم المجتمع إلى فوضى عارمة؟

*ألم تتسبب الحرب الإرهابيّة الشرسة التي تدعمونها وتفتحون أبوابكم لقادتها بحرائق في الغابة السورية أضرت بشكل فظيع بالتنوع البيئي؟

*ألم يلوث هؤلاء، بتوجيه ودعم كامل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ومعهما تركيا (بما يخدم إسرائيل) حياة الناس وحتى الهواء، المياه والتربة، على طول الأرض السورية وعرضها؟

*ألم تقوننوا شراء ما نهبت تلك الفصائل من آثار تفوق قيمتها التاريخية كل أموال الأرض. بل واشتريتم حيوانات ونباتات نادرة كانت محمية، في محميات الدولة السورية؟

نحن نعلم أن وراء الأكمة ما وراءها، فليس وحدها الكلاب السلجوقية بل أيضاً البنك الدولي، صندوق النقد، ومجموعة دول الاستعمار الجديد الخادم الوفي للكيان الصهيوني.

ثم تقولون لنا، حقوق إنسان وشرعية دولية وأنه ستتم إعادة إعمار البلد، بعد الحرب، إن حبل كذبكم قصير جداً.. فانسحبوا من بلادنا، شعوبنا وحياتنا، أيها العابرون الناهبون!

(الدستورية) تقيّد إردوغان: لا صلاحيات مطلقة

» **محمد نورالدين**

أطلقت المحكمة الدستورية في تركيا، مجموعة أحكام مثيرة للانتباه، كونها تقلِّص من صلاحيات رئيس الجمهورية، رجب طيب إردوغان. وجاءت القرارات في غمرة الحديث عن ورش عمل لإعداد دستور جديد، وفي مرحلة البحث عن (مصالحات) من شأنها أن تنعكس إيجاباً على الوضع الداخلي، في ظلّ الأحوال الاقتصادية المتدهورة وما نتج منها من غلاء وتدنٍّ في القدرة الشرائية للمواطنين. وأبطلت المحكمة، في قراراتها الواقعة في ٤٥٢ صفحة، عدداً من المراسيم الاشتراعية التي كان قد أصدرها إردوغان منذ عام ٢٠١٨، واعتبرتها (مخالفة للدستور)، ومن أبرزها:١- تعيين إردوغان رؤساء الجامعات: منح القانون الرقم ٢٥٤٧ الخاص بمجلس التعليم العالي، وفقاً للمراسيم الاشتراعية الصادرة عام ٢٠١٨، رئيس الجمهورية صلاحيةَ تعيين رؤساء جامعات الدولة، أو تلك التي تتبع الأوقاف. لكن (الدستورية) اعتبرت، بإجماع أعضائها، أن هذا التعديل مخالف للدستور، ذلك أن (تعيين رؤساء الجامعات لا يمكن أن يتمّ بمرسوم اشتراعي صادر عن رئاسة الجمهورية). ٢- تعيين حاكم المصرف المركزي: أبطلت (الدستورية) حقّ رئيس الجمهورية في تعيين الحاكم، كما حقه في نقل صلاحية استبدال الأخير من مجلس الوزراء إلى الرئاسة الأولى؛ علماً أن المادة الـ٢٥ من القانون الرقم ١٢١١ الخاص بـ(المركزي)، تنصّ على تعيين الحاكم من قِبَل مجلس الوزراء لمدّة خمسة أعوام، لكن إردوغانَ عدّل في هذه المادة بنقله صلاحية تعيين الحاكم ونوابه، من مجلس الوزراء إلى رئاسة الجمهورية.

٣- تعيين المحافظين ونوابهم: وفقاً لمرسوم عام ٢٠١٨، يجب أن يكون المحافظ قد تولّى قبل تعيينه منصب القائمقام لمدّة ست سنوات، منها اثنتان في المناطق الشرقية (الكردية إجمالاً) من تركيا. وعدا ذلك، يتم تعيين المحافظين بناءً على اقتراح وزير الداخلية وقرار لمجلس الوزراء ومصادقة رئيس الجمهورية. لكن المحكمة رأت أن هذا المسار لم يُتّبع، في ما عدّته أيضاً (مخالفاً للدستور).

٤- أيضاً، قرّرت المحكمة تعليق منح رئيس هيئة التلفزيون التركي، الراتب الذي يناله أعلى موظّف في الدولة، فضلاً عن منْع التلفزيون من تأسيس شركات وبيع وشراء أخرى، أو أن يكون شريكاً فيها، ومن منْح أيّ تلزيم من دون مناقصة.

وتعليقاً على ما تقدّم، اعتبر الكاتب مراد يتكين أن المحكمة (أعادت، في النهاية، رسم حدود صلاحيات رئيس الجمهورية وقراراته التي يصدرها بمراسيم). وفي صحيفة (قرار)، كتب طه آقيول، من جهته، أن (الدستورية وضعت حدوداً لسلطة إردوغان)، مضيفاً أن (نظام الحكومة الرئاسية الذي أُقرّ باستفتاء شعبي عام ٢٠١٧، وبدأ العمل به عام ٢٠١٨، منح

رئيس الجمهورية صلاحيات لا مثيل لها في العالم الديمقراطي). ووفقاً للكاتب المعروف، فإن (الأمر لا يتعلّق فقط بكثرة الصلاحيات، بل أيضاً بغياب أيّ دور لهيئات الرقابة والمحاسبة التي يتطلّبها النظام الرئاسي. وهذا أمر لا نظير له أيضاً في الأنظمة الديمقراطية. كما أن صلاحية التعيينات لا تخضع لرقابة مجلس النواب، بينما، على سبيل المثال، كل التعيينات التي يقوم بها رئيس الولايات المتحدة تمرّ عبر رقابة الكونغرس).

وتوقّف عند موضوعين قال إنهما الأكثر أهمية: الأول هو تعيين رؤساء الجامعات، والثاني تعيين الحاكم المركزي ونوابه. ففي عهد حكومة سليمان ديميريل - إردوال إينونو، مطلع التسعينيات، صدر قانون بإجراء انتخابات تمهيدية في الجامعات لتحديد رؤسائها المقبلين، وذلك بهدف ألا يطغى على التعيينات مجلس التعليم العالي، كما رئيس الجمهورية، الذي كان، وفقاً للدستور، محايداً. لكن مع محاولة انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦، استغلت السلطة، نزولاً عند متطلّبات حالة الطوارئ، هذه الفرصة، وألغت انتخابات رؤساء الجامعات بمرسوم اشتراعي حمل الرقم ٦٧٦، وصدر في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٦. وفي هذا الجانب، يتساءل آقيول عن علاقة التعديل المذكور بالانقلاب والإرهاب؟ والجواب أنه (لا علاقة البتة)، بل إن السلطة استغلّت مرحلة المراسيم الاشتراعية من دون أن تحملها إلى المحكمة الدستورية للبتّ فيها. وبات لرئيس الجمهورية، الذي أصبح في إمكانه أن يكون حزبيّاً وليس محايداً، أن يعيّن رؤساء الجامعات من دون الالتفات إلى وجهة نظر تلك الجامعات. وفي النهاية، ذهب القانون الجديد إلى المحكمة الدستورية التي أبطلته الثلاثاء الماضي، ولكن بعد أن مرّت سبع سنوات تم خلالها تعيين العشرات من رؤساء الجامعات، وفقاً للقانون. وبحسب تبرير المحكمة، فإنه لا يمكن تنظيم (الخدمات العامة) بمرسوم اشتراعي، بل بقانون، وفقاً لما يقتضيه الدستور.

أمّا مسألة البنك المركزي، فقد شهدت عام ٢٠٠١ في عهد كمال درويش، الذي عُيّن وزيراً للاقتصاد بين عامَي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ وتوفي العام الماضي (٢٠٢٣)، أهمّ إصلاح لها عندما صدر قانون يمنح (المركزي) استقلالية تامة، نصّ أيضاً على أن يكون الحاكم ونوابه أصحاب تجربة مهنية سابقة لا تقلّ عن عشر سنوات. وقال آقيول: (لو أن هذا القانون استمرّ، لما كان لإردوغان أن يعيّن أربعة حكام للمصرف المركزي خلال سنتين بعد عام ٢٠١٨، ولما كان حاكم المصرف قد أمر بتخفيض الفائدة بناء على أوامر إردوغان. أيضاً، لم تعد مدّة الحاكم خمس سنوات وألغي شرط العشر سنوات خبرة. وكان لإردوغان صلاحية تغيير الحاكم متى يشاء).

وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الدستورية، بادر رئيس (حزب الشعب الجمهوري)، أوزغور أوزيل، إلى زيارة رئيس المحكمة، قادر أوزقايا، لتهنئته على القرار، متمنياً في الوقت نفسه ألا يتم الربط بين الأخير وبين الزيارة. ورأت صحيفة (جمهورييات) المعارضة، في عنوانها الرئيسي، أن تركيا أديرت بخلاف القانون على مدى ست سنوات، معتبرةً أن (قرار المحكمة يوجب إعادة النظر في قانونية نظام (حكم الرجل الواحد) الذي اعتمد منذ عام ٢٠١٨). وإذ يمكن قرارات (الدستورية) أن تشكّل مثالاً، غير أن الأكثر أهميّة من إبطال القرارات المخالفة للدستور، هو التمهيد لتغيير الدستور أو تعديله في اتّجاه الفصل بين السلطات، وعدم حصر كل الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية من دون إعطاء دور جدّي لمؤسّسات الرقابة.

ويفترض أن يلقي قرار المحكمة الدستورية بثقله على المناقشات التي ستجري حول الدستور الجديد، إذ لا يُستبعد أيضاً أن يضرب إردوغان عرض الحائط بالقرارات الجديدة، وألا يمتثل لها أو أن يؤجّل العمل على تصحيح المراسيم بقوانين في البرلمان، وهو ما سيلقي ظلالاً كثيفة من الشك على قانونية ما يمارسه المعيّنون كلهم خلافاً لقرار (الدستورية). أيضاً، لا يستبعد أن يلجأ إردوغان إلى خطوة جذرية، أي إلغاء المحكمة الدستورية بشكل كامل، الأمر الذي دعا إليه أخيراً رئيس (حزب الحركة القومية)، وشريك إردوغان، دولت باهتشلي.

عن (الأخبار)

العـــدد 1111 ـ الأربعـــاء 12 حـزيـران 2024

صـــوّتْ بورقـــة فارغـــة!

» ترجمة: د. شابا أيوب

نشرت جريدة الشيوعي (*) في عددها السادس الصادر في بداية حـزيـران مـقـالاً للكاتبة Signe Bilfeldt (**) بعنوان: صَوِّتْ بورقة فارغة، فيما يلي ترجمته:

في التاسع من حزيران (يونيو) سنُصوت في انتخابات البرلمان الأوربي، والعالَمُ قد تغيّر كثيراً منذ انتخابات البرلمان الأوربي الأخيرة.

لقد تحول الحديث البسيط عن الطقس إلى محادثات حول الكوارث المناخية. فبدلاً من إعداد قوائم التسوق لتناول العشاء، نقوم بإعداد قوائم بالإمدادات التي يجب أن نوفرها في ملجئنا في حالة نشوب الحرب العالمية الثالثة. وبينما كانت لدينا في السابق الحركة الشعبية ضد الاتحاد الأوربي، ليس لدينا الآن الفرصة للتصويت لنائب معارض للاتحاد الأوربي في البرلمان.

لقد ازدادت سوءاً الدراما المتعلقة بهوية الاتحاد الأوربي، لأنه قبل أن يكون هناك معارض للاتحاد الأوربي في البرلمان، كان هناك على الأقل شخص على الخط السياسي يجرؤ على التحدث بصوت عال عن نفاق الاتحاد الأوربي. أمّا الآن فقد أصبح اليسار بأكمله مناصراً للاتحاد الأوربي ويستخدمه كساحة سياسية يتخيّل النواب اليساريون أنهم قادرون على إحداث فرق كبير.

لا ديمقراطية

يبدو الأمر كما لو أنهم نسوا كيف يعمل الاتحاد الأوربي؟ ومن أجل الحصول على النفوذ السياسي، والفرصة لإحداث تغيير حقيقي في المجتمع، وفي الاتحاد الأوربي، فإن الأمر يتطلب الديمقراطية.

الأشخاص الوحيدون الذين يمكنهم تقديم مقترحات تشريعية ليسوا ممثلين منتخبين. يتبين مراراً وتكراراً أن لديهم اجتماعات خلف أبواب مغلقة. وفي ظل وجود جيش من جماعات الضغط التي تعمل طوال ساعات النهار في الاتحاد الأوربي، فمن الصعب للغاية أن نرى العنصر الديمقراطي في المنظومة.

ونحن نرى كيف يتم تسويق الاتحاد الأوروبي على أنه حامي المناخ. ونرى مرشحي البرلمان الأوربي يقفون ويتحدثون عن كل الاتفاقيات الجيدة التي يمكن أن تتوصل إليها الدنمارك عبر البرلمان، والتي ستؤدي إلى الحد أو حظر الأشياء التي تضر بالمناخ.

لكن من الناحية العملية، نرى اتفاقيات تجارية، حيث يستورد الاتحاد الأوربي الأسماك من المغرب، مع العلم أن الصيد يتم بواسطة شباك الجر في القاع. ونرى اتفاقية ميركوسور، التي تعني إعفاءات جمركية على بعض السلع الأكثر ضرراً بالمناخ مثل لحوم البقر وفول الصويا والإلكترونيات وقطع غيار السيارات، مع ما يترتب على ذلك، على سبيل المثال، من إزالة غابات الأمازون المطيرة للاستفادة من تلك الاتفاقية، بحيث يمكن تلبية الطلب المتزايد.

لا يوجد سلام

ونحن نرى أيضاً النفاق عندما يُشير الاتحاد الأوربي إلى نفسه باعتباره مشروع سلام وأنّ عليه أن يحمي حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يقدمون الدعم لصناعة الأسلحة، ويبيعون المعدات الأمنية والأسلحة والذخيرة للأنظمة التي تقمع حقوق الإنسان على وجه الخصوص.

عندما تفتح أعينك فعلياً على حقيقة أن الاتحاد الأوربي هو نظام يفضل دائماً مصالح رأس المال، بغض النظر عما إذا كان ذلك على حساب المناخ أو الرفاهية أو حياة الإنسان، فلا يُمكنك فعل أي شيء سوى أن تقول لا لرأس المال. لا لهذا النظام المريض!

لقد دأبوا على القول إن الاتحاد الأوربي يمكن تغييره من الداخل. إنها كذبة. لقد أثبت التاريخ مِراراً وتكراراً أن التطورات التي شهدها الاتحاد الأوربي على مدى الأعوام الخمسين الماضية كانت سلبية بالنسبة للديمقراطية وللطبقة العاملة، سواء في الدنمارك أو على المستوى الدولي. ومع الاتفاق السياسي الأوربي الجديد، فإن النتيجة هي خسارة الدول الأعضاء لحق النقض، وبالتالي خسارة آخر ما تبقى من النفوذ الديمقراطي.

الخروج من الاتحاد الأوربي

لا يوجد حل آخر غير مغادرة الاتحاد الأوربي إذا أردنا أن يكون لنا تأثير على تنمية بلادنا. إذا أردنا إنقاذ بِحارنا، ومياه الشرب، والبناء بشكل سَليم من دون فضائح، وتعزيز الديمقراطية والتعايش السلمي، فلا ينبغي للاتحاد الأوربي أن يتدخل. وستستمر الفضائح إذا لم نختار الانسحاب.

ولم يعد بوسعنا أن نظهر معارضتنا للاتحاد الأوربي إذا ما صوّتنا لمرشح مناهض للاتحاد الأوربي في انتخابات البرلمان، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نُظهر معارضتنا للاتحاد الأوربي. لذلك، يوصي الحزب الشيوعي الدنماركي باستخدام حَقّكَ الديمقراطي والتصويت على ورقة فارغة في ٩ حزيران (يونيو).

الأصوات الفارغة هي أيضاً أصوات. وسوف يتم عَدّها، فلا تبقَ في المنزل، بل شارِكْ وأظهِر احتجاجك!

إضافة إلى ذَلك، يُوصي الشيوعيون بالانضمام إلى الحركة الشعبية ضد الاتحاد الأوربي، وبالتالي دعم المعارضة المستمرة للاتحاد الأوربي وتزويد السكان بالمعلومات.

(*) جريدة شهرية يُصدرها الحزب الشيوعي الدنماركي.

(**) هي عضوة في الحزب الشيوعي الدنماركي، وناشطة في الحركة الشعبية ضد الاتحاد الأوربي.

---

٥ حزيران ٢٠٢٤

الاتحـــاد الأوربي عُنـــفيّ

» ترجمة: د. شابا أيوب

نشرت جريدة الشيوعي (*) في عددها السادس الصادر في بداية حزيران (يونيو) الجاري مقالاً بقلم رئيس التحرير بعنوان: الاتحاد الأوربي عُنفي:

الجميع متفقون حالياً على إدانة محاولة اغتيال رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو. لم تكن هذه المحاولة هجوماً على شخص أو سياسي فحسب، بل على الديمقراطية نفسها. وبالطبع هذا صحيح تماماً، وربما أكثر صدقاً مما يدركه أولئك الذين يقولون ذلك.

فيكو هو اشتراكي ديمقراطي، وللمرة الثالثة رئيس الوزراء لدولة سلوفاكيا العضو في الاتحاد الأوربي، والنصف الشرقي مما كان يسمى سابقاً تشيكوسلوفاكيا. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي، مَيّزَ نفسه بالنأي بنفسه عن سياسة الاتحاد الأوربي في أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، نجحَ في جعل سلوفاكيا تتماشى مع جارتها المَجر (وهي أيضاً عضو في الاتحاد الأوربي) وجارتها صربيا (غير عضو في الاتحاد الأوربي). وجميعهم يريدون إقامة علاقة جيدة مع روسيا وإنهاء الحرب في أوكرانيا، كما يعارضون توسيع مساعدات الأسلحة التي يقدمها الاتحاد الأوربي لنظام كييف.

وهذا بالطبع جلبَ لهم انتقادات من بروكسل، وخاصة للدولتين العضوين في الاتحاد الأوربي.

لم تدعُ بروكسل بشكل مباشر إلى العنف، ولكن هناك مُواطن سلوفاكي، يُزعَمُ أنه رجل مُسن، أدركَ موقف رئيس الوزراء، وتصرّفَ وفقاً لإدراكه.

وتقول دعاية الاتحاد الأوربي إن عضوية الاتحاد الأوربي هي طوعية، وأن الدول تصطف في طوابير للانضمام إليها. في الواقع لم يُسأل أيٌّ من سكان دول المجموعة الاقتصادية الأوربية الست الأصلية أبداً، وعندما سُئل النرويجيون وأجابوا بالنفي، كانت النرويج مع ذلك خاضعة لإملاءات بروكسل من خلال (تعاون) المنطقة الاقتصادية الأوربية. وعلى نحو مماثل، وعلى الرغم من رفض الناخبين الدنماركيين المتكرر لليورو، إلا أن الكرونة الدانمركية مرتبطة به من خلال سياسة سعر صرف ثابت.

الحرب في أوكرانيا

تعود جذور الحرب الدائرة في أوكرانيا إلى حقيقة مفادها أن الحكومة الدستورية في البلاد كانت في شك من الاتحاد الأوربي وفَضّلتْ تطوير علاقة أكثر إيجابية مع روسيا. اقترح الشيوعيون الأوكرانيون إجراء استفتاء بهذا الخصوص، لكنه مُنع.

أطاحت القوات الصِدامية الفاشية بالرئيس المُنتخب، وقَامت بتشكيل حكومة انقلابية كان أول إجراء قامت به هو حظر الحزب الشيوعي. ولم يَعُدْ هناك حديث عن الاستفتاء، بل كان هناك المزيد من الحديث عن عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوربي. وأدى ذلك إلى تقسيم البلاد، وانتهى الأمر إلى الحرب الدائرة الآن.

والمُفارقة المُحزنة هي أنه بعد الانقلاب، كان بوسع الاتحاد الأوربي أن يحصل على الجزء الأوسط والغربي من أوكرانيا، لكنه كان يريد أيضاً المناطق الصناعية في دونباس. وطُلبَ من السكان المترددين أن يمتثلوا، تماماً مثل النرويجيين.

هل الاتحاد الأوربي ديمقراطي؟

ولكن مهلاً، إن الاتحاد الأوربي مبني على الديمقراطية والطواعية ولا يشن حروب غزوات. وهذا على الأقل ما قِيلَ لنا. يبدو الأمر أجوفَ بعض الشيء عندما يتحدث الرئيس الفرنسي عن قوات للاتحاد الأوربي في أوكرانيا.

وبوسعنا أن نرى مدى (ديمقراطية) الاتحاد الأوربي من خلال الجهود الحثيثة التي نجحت بها السلطات الدنماركية في منع وصول المُعارضين للاتحاد الأوربي إلى البرلمان.

إن الاتحاد الأوربي ليس ديمقراطياً ولا طوعياً، بل هو تَجمّعٌ عُنفيّ. ونحن نرى ذلك من خلال ما يجري في أوكرانيا. لقد رأينا ذلك للتو في سلوفاكيا.

(*) جريدة شهرية يُصدرها الحزب الشيوعي الدنماركي.

٧ حزيران (يونيو) ٢٠٢٤

العـــدد 1111 ـ الأربعـــاء 12 حـزيـران 2024

كأننا عشية حرب عالمية.. ولكن أين؟!

» د. نهلة الخطيب

الاتحاد الأوربي يمر بمنعطف خطير حول إمكانيته بالاستمرار، ومواجهة التحديات التي تتفاقم يوماً بعد يوم، بالتوازي مع لهيب حربين في أوكرانيا وفي غزة، وازدياد التضخم الاقتصادي والبطالة والتغير المناخي، وقضايا الهجرة، وهو ما يشكل ضغطاً على قادة الدول الأوربية ويضعهم في موقف محرج، ويُلزمهم بمراجعة التشاركية الثقيلة بسبب اختلاف الظروف والإمكانيات المادية وعجزهم عن تحقيق التكامل الأوربي كما كانوا يحلمون، منذ التحرك الروسي في جورجيا عام ٢٠٠٨، ثم ما تلا ذلك في شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، كان هناك خشية من تمدد النفوذ الروسي واستحالة مواجهته في مرحلة لاحقة دون الدخول في مواجهة شاملة مع روسيا، وتكرار سيناريو ماضٍ عندما تحرك هتلر باتجاه بولندا بعد التشيكِ والنمسا، وبالتالي الحرب الحالية مع روسيا حرب وجودية، ودعمها هو لتلافي صراع أكبر تراه أوربا يلوح في الأفق في حال نجح بوتين في فرض سيطرته على أوكرانيا، وبالتالي فهي ترى أنه لابد من صدّه.

بعد مرور سنوات على تلك الحرب، والغرق الأوربي والأمريكي في الوحول الأوكرانية، والأزمات الذي يعيشها العالم، ما وضع أوربا على المحك في أمنها الطاقي وعجزها عن حسم التهديدات الوجودية، وسببت تباينات وخلافات عميقة في المجتمع الأوربي، وكان من الصعوبة الاجتماع على رأي موحد بين الدول الأعضاء بخصوص مواجهة روسيا، بين من يدعم استمرار الحرب بدعم أوكرانيا، ومن لا يريد استمرار الدعم الأوربي لأوكرانيا، يضاف إلى ذلك مجاراة الاتحاد الأوربي التحولات المتسارعة الجارية في قطبية النظام الدولي وبروز قوى صاعدة لترسيخ مكانة أوربا وحتى لا تقع فريسة لعبة المحاور بين القوى العظمى، وفي ضوء تلك الأزمات والتحديات الكبيرة التي يواجها الاتحاد الأوربي بشكل قد يؤثر على ديمومته، شهدنا ظهور تيارات اليمين الشعبوي سواء بالوصول إلى الحكم في إيطاليا والسويد، أو تمدد نفوذها في ألمانيا وفرنسا، تدعو إلى الخروج من الاتحاد الأوربي.

نحن على أعتاب مرحلة ربما تكون مختلفة فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية الأوربية، من المتوقع أن تشهد تغييرات كبيرة في توازن القوى داخل البرلمان الأوربي، وهناك تحذير بتقدم اليمين الشعبوي أكثر فأكثر، نحن الآن نشهد وجهاً لأوربا،

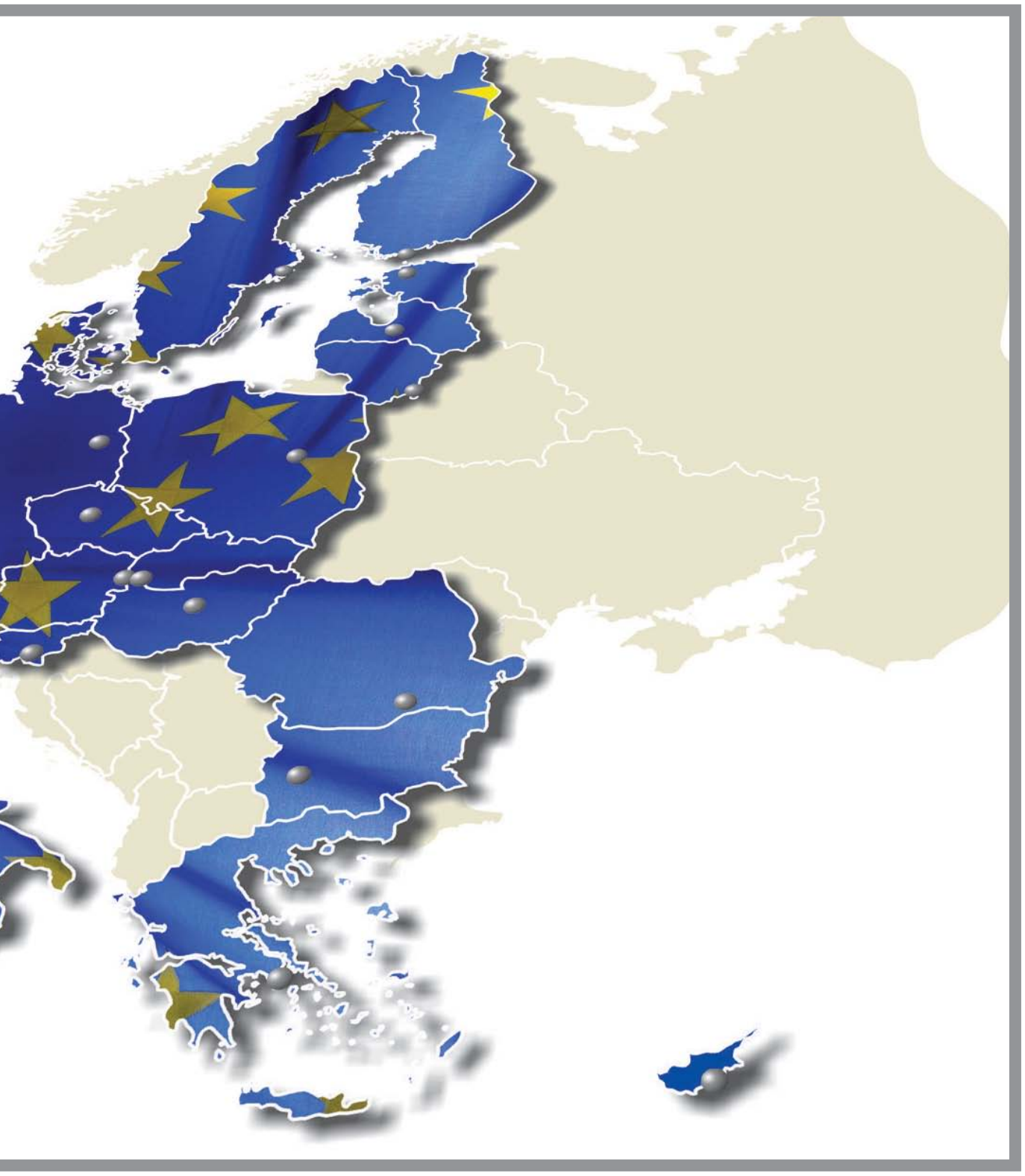

ولكن ربما بعد أيام وأسابيع قادمة نشهد وجهاً آخر مختلف، سواء للعلاقة الأوربية الأمريكية، أو حتى بالداخل الأوربي، سواء على المستويات الوطنية أو على مستوى القارة الأوربية ككل، مؤشرات باتت تدعم فرضية توجه غالبية الشباب لتعزيز أحزاب أقصى اليمين في معركتها الانتخابية، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن ما يصل ربع المقاعد في المجلس التشريعي الجديد ستذهب إلى اليمين الشعبوي مقارنة بالخُمس عام ٢٠١٩، بحسب المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية فإن هذا التحول إلى اليمين له عواقب وخيمة على السياسات الأوربية، وقد يزيد من صعوبة قيام الاتحاد بحشد الأغلبية لصالح أجنداته الخاصة.

بعد الحرب الأوكرانية بدا واضحاً التطورات التي حدثت على مستوى القارة الأوربية، والتغيير العميق الذي أصابها خلال السنوات الماضية، حتى على مستوى التحالفات، يلتقي الحلفاء على شاطئ النورماندي الفرنسي دون بوتين، وهذا تغير عميق جداً، إذ جرى استبعاد روسيا من احتفالات النورماندي بعد أن كانت الحليف و(حليف أساسي) ولكنها هي الغائب الحاضر، لا أحد يستطيع إنكار دور الجيش الأحمر والمعارك التي سمحت عالمياً لتشتيت القوات النازية، وفتح جبهات شرق أوربا، ألمانيا حاضرة في الاحتفالات بعد أن كانت هي العدو في إنزال النورماندي. احتفالات النورماندي حدث دولي، عاشت تطورات القارة الأوربية، وتوترات الحرب الباردة، كانت تشهد لقاءات قمة لرأب الصدع، الرمزية التاريخية لإنزال النورماندي الذي غيّر المعادلة في الحرب العالمية الثانية، وأدى إلى انحسار المد النازي وإلى هزيمته، ولكن هنالك قلق ينتاب أوربا والعالم مع تقدم اليمين المتطرف وتقدم الفاشية، فالحرب العالمية الثانية كانت في مضمونها الأساسي الوقوف بمواجهة الأفكار التي نادت بها الفاشية، ولكن الأدوار انقلبت بالنسبة للأوربيين، وأصبحت فرنسا والاتحاد الأوربي داعمة للفاشية والنازيين.

بايدن الذي خطط للحرب لإضعاف روسيا، وسط توتر عالمي كبير صراع كبير في أوربا، وصراع في الشرق الأوسط، لهذا المنحى دائماً ما يجري في النورماندي حلقة دبلوماسية لابد منها، تعكس كل ما يجري على صعيد القارة الأوربية من جهة والعلاقات الأمريكية الأوربية من جهة. الحرص على العلاقات الاستراتيجية بين أوربا وأمريكا التي سمحت بالقضاء على الفاشية، وضرورة استمرار التحالف الاستراتيجي بينهما خصوصاً في إطار التهديد الذي يمثله ظهور الشعبوية سواء في أوربا الغربية في فرنسا وألمانيا أو أمريكا، وهناك تساؤلات إذا ما وصل ترامب الذي يسعى إلى انكفاء أمريكا على ذاتها، فهل أوربا قادرة على الحفاظ على الهوية الوطنية الأوربية التي تشكلت بعد الحرب الثانية، وتشكيل قيادة قادرة على اتخاذ القرارات المهمة في المسائل الدفاعية والأمنية؟؟

تأكيد بايدن التزام أمريكا بالدفاع عن أوكرانيا بوصفها دفاعاً عن الديمقراطية والقيم المشتركة التي تجمع الأوربيين والأمريكيين، ما يجمع الطرفين أكبر بكثير مما يفرقهما (حرب أوكرانيا)، بايدن في خضم عمليته الانتخابية، وأوربا بحاجة إلى الدعم الأمريكي لأوكرانيا، زيارة بايدن لحظة مهمة في إطار احتمالات مختلفة بعضها مقلق، فهناك قلق أوربي كبير من شبح فوز ترامب، وخصوصاً بعد تخلي أمريكا عن أوربا في عهده، واتهامها بالتقصير في توفير الدعم المادي لحلف الناتو. ففي حال فاز ترامب بالانتخابات، سوف يتخلى عن أوربا ويتخلى عن أوكرانيا، فعلى أوربا أن تهيئ نفسها حتى تكون قادرة على الدفاع عن نفسها وعن أوكرانيا والوقوف ضد المد الروسي، دون الحاجة للحماية الأطلسية الأمريكية، فنحن الآن إزاء أشهر فاصلة.

كل ما يحدث على المسرح الدولي يشير إلى أن أوربا في وضع لا تحسد عليه، نحن أمام انقسام حاد وتفتت قابل للتصعيد بكل ما تعكسه التطورات على الجبهة الأوكرانية، ولكن اللافت أننا لسنا أمام أوربا الموحدة بشطريها الشرقي والغربي، بل نحن أمام أوربا تخوض حرباً مرشحة للتصاعد خصوصاً بعد تصريحات ماكرون العلنية بإمكانية إرسال جنود فرنسيين إلى أوكرانيا، والسماح لأوكرانيا باستخدام أسلحة أمريكية تطول الأراضي الروسية، هناك مخاوف حقيقية مع تهديدات موسكو بنشر أسلحة على مسافة من أمريكا وأوربا، إذا كانت الحرب الثانية قد انتهت بالقنبلة النووية، من الممكن، أن تبدأ حرب عالمية ثالثة بالقنبلة النووية، وكأننا عشيتها، ولكن أين؟!

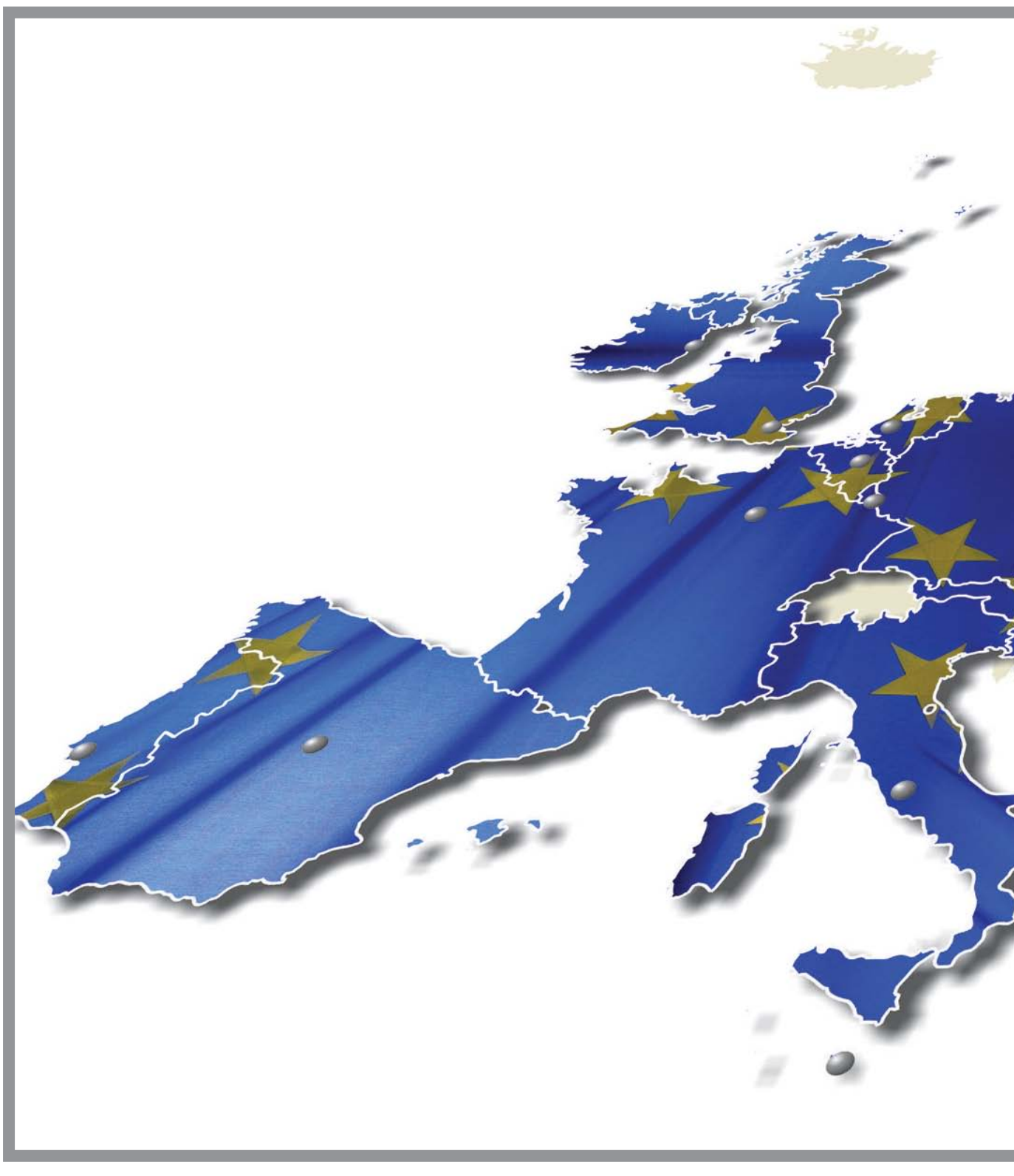

العـــدد 1111 ـ الأربعـــاء 12 حـزيـران 2024

حرب إسرائيل الثانية.. الاقتصادية.. على الفلسطينيين

» د. ماهر الشريف

حذر البنك الدولي، في تقرير أصدره في ٢٣ أيار (مايو) الفائت، من وقوع انهيار اقتصادي ومالي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن فوضى محتملة، في أعقاب الحرب الاقتصادية التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، إذ (تحوّلت المؤشرات الاقتصادية كافة إلى اللون الأحمر) منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة. وورد في هذا التقرير أن (وضع السلطة الفلسطينية تدهور بصورة كبيرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مما يزيد من خطر انهيار الميزانية). كان وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش قد أعلن في رسالة وجهها إلى بنيامين نتنياهو في ٢٢ أيار (مايو) الفائت، أنه ينوي تجميد تحويلات الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تجمعها إسرائيل، نيابة عنها، على ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على السلع والخدمات المستوردة، وأنه لا ينوي تمديد الضمان الذي يتمتع بهما بنكان إسرائيليان بشأن تعاملاتهما مع البنوك الفلسطينية، والذي ينتهي في الأول من شهر تموز (يوليو) القادم، وذلك رداً على (تصرفات السلطة الفلسطينية الأحادية الجانب ضد إسرائيل)، ولا سيما (سعيها لتأمين الاعتراف بالدولة الفلسطينية) و(دعمها للقضايا المرفوعة حالياً) أمام المحكمتين الدوليتين في لاهاي ضد إسرائيل، كما دعا إلى (إلغاء جميع تصاريح السفر لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية وفرض عقوبات اقتصادية عليهم وعلى عائلاتهم)، واتخاذ سلسلة من المبادرات لتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك (الموافقة الفورية على بناء ١٠٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، وإنشاء مستوطنة جديدة في مقابل كل دولة تعترف بفلسطين.

تجميد تحويل الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية

منذ سنة ١٩٩٤، واستناداً إلى (بروتوكول باريس) الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، تجمع هذه الأخيرة إيرادات الضرائب على المستوردات الفلسطينية وتحوّلها إلى السلطة الفلسطينية التي تعتمد اعتماداً كبيراً عليها، ذلك أنها تمثّل نحو ٦٠٪ من إيراداتها، التي تواجه من دونها صعوبات في دفع رواتب موظفيها ونفقاتها الجارية.

بيد أن إسرائيل صارت تستخدم هذه الإيرادات، منذ سنوات طويلة، أداة لابتزاز السلطة الفلسطينية سياسياً وفرض التنازلات عليها. وفي بداية تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٣، صوّت المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية لصالح تحويل جزئي لإيرادات الضرائب التي يتم جمعها لصالح السلطة الفلسطينية، بحيث يُخصم منها نحو ١٠٠ مليون دولار تنفقها السلطة الفلسطينية لاستخدامات مختلفة في قطاع غزة. ورداً على هذا الإجراء، رفضت السلطة الفلسطينية تسلم أموال الضرائب، ووصف رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك، محمد اشتية، قرار خصم المبلغ المخصص لقطاع غزة بأنه (قرار سياسي) يهدف إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وإثر تدخل الإدارة الأمريكية، وافقت السلطة الفلسطينية، في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٤، على استلام أموال الضرائب

التي تجبيها إسرائيل نيابة عنها بعد خصم المبلغ المخصص لقطاع غزة منها، على أن تحوّل إسرائيل هذا المبلغ إلى صندوق ائتماني تديره النرويج، ويحظر على أوسلو تحويله إلى السلطة الفلسطينية من دون إذن صريح من وزير المالية بتسلئيل سموتريتش.

وعقب قرار النرويج الاعتراف بالدولة الفلسطينية، هدد بتسلئيل سموتريتش بإنهاء هذا الترتيب المالي، وكتب إلى بنيامين نتنياهو، في رسالته المذكورة المؤرخة في ٢٢ أيار (مايو)، ما يلي: (كانت النرويج أول من اعترف من جانب واحد بالدولة الفلسطينية اليوم، ولا يمكنها أن تكون شريكاً في كل ما يتعلق بيهودا والسامرة [الضفة الغربية المحتلة])، وأضاف: (أنوي التوقف عن تحويل الأموال إلى النرويج والمطالبة بإعادة جميع الأموال المحوّلة إليها حتى الآن).

عزل البنوك الفلسطينية يسبّب أزمة إنسانية

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الشيكل الإسرائيلي، بحيث تمر معاملاته المالية مع بقية العالم عبر النظام المصرفي الإسرائيلي. وبعد أن هدد وزير المالية الإسرائيلي بعدم تمديد الضمان الذي يتمتع به بنكان إسرائيليان بشأن تعاملاتهما مع البنوك الفلسطينية، حذر خبيران من الأمم المتحدة من أن عزل البنوك الفلسطينية عن النظام المصرفي العالمي، وعدم تمكين البنوك الفلسطينية من إجراء التحويلات البنكية، من شأنه أن ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويترك تأثيره على جميع السكان الفلسطينيين دون تمييز، ويؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية الحالية. وخلال مشاركتها في اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول السبع، المنعقد في ستريسا في إيطاليا، قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، في ٢٣ أيار (مايو) الفائت، إنها تخشى حدوث (أزمة إنسانية) إذا نفذت إسرائيل تهديدها بعزل البنوك الفلسطينية، وأضافت أنها كتبت إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حول هذا الموضوع، وأعربت عن قلقها بشأن احتجاز إسرائيل للضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي ٢٥ من الشهر ذاته، أصدر اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول السبع بياناً دعا فيه إسرائيل إلى (ضمان) تقديم الخدمات المصرفية للبنوك الفلسطينية لمنع عرقلة المعاملات الحيوية في الضفة الغربية.

تعليق تصاريح العمال الفلسطينيين والتوجّه نحو استبدالهم بعمال أجانب

في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، ألغت حكومة الحرب الإسرائيلية جميع تصاريح العمل الصادرة لسكان قطاع غزة، وكان حوالي ١٨,٥٠٠ شخص من الغزيين يحملون تصاريح عمل في إسرائيل، كما سحبت هذه الحكومة ١٣٠ ألف تصريح عمل من الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، ولم تدفع ٦٠٠ مليون شيكل (١٥٠ مليون يورو) من الضرائب المستحقة على المنتجات الفلسطينية، علماً بأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد، اعتماداً كبيراً، على مداخيل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.

ففي قطاع البناء والإنشاء، على سبيل المثال، كان ربع العمال تقريباً (٧٦,٠٠٠) من إجمالي ٣٢٨,٠٠٠ عامل في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٣ من الفلسطينيين، وكان كل واحد من هؤلاء العمال يتقاضى حوالي ٦,٠٠٠ شيكل (نحو ١,٥٠٠ يورو) شهرياً، وهو ما كان يدعم اقتصاد الأراضي الفلسطينية الهش أصلاً. واليوم، يعاني أكثر من واحد من كل ثلاثة عمال من البطالة في الضفة الغربية، حيث يعيش نحو ثلاثة ملايين شخص. ويقول الباحث الإسرائيلي مايكل ميلشتين، المتخصص في الشؤون الفلسطينية، إن إسرائيل (من خلال منع العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل واحتجاز الضرائب الفلسطينية)، تهدف إلى (تقويض السلطة الفلسطينية لأنها تعتبرها عدواً)، وهو يقدّر، استنادا إلى البيانات الإسرائيلية، أنه حتى ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، كان ما يقرب من ثلث دخل الضفة الغربية يأتي من أجور ١٩٣ ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل. بينما يرى ناصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، أن (بنيامين نتنياهو يضع الفلسطينيين تحت الضغط ويظهر للسلطة أن أدوات اقتصادها في يديه، معتقداً أنه بذلك سيضعف السلطة ويجعلها تقبل تقديم التنازلات السياسية). وبغية وقف استخدام العمالة الفلسطينية تماماً، قدمت وزارات المالية والداخلية والعمل خطة، اطلعت عليها الإذاعة العامة الإسرائيلية (كان) ونقلتها صحيفة (تايمز أوف إسرائيل)، تسمح لإسرائيل باستقدام ٢٥,٥٠٠ عامل من سريلانكا، و٢٠,٠٠٠ من الصين، و١٧,٠٠٠ من الهند، و١٣,٠٠٠ من تايلاند، و٦,٠٠٠ من مولدافيا. كما توصلت الحكومة الإسرائيلية، في أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٣، إلى اتفاق مع جمهورية ملاوي، الواقعة في جنوب شرق إفريقيا، يقضي بانتقال عدة مئات من الشباب الملاوي إلى إسرائيل للعمل في المزارع التي هجرها عمالها، وذلك في مقابل مساعدات بقيمة ٦٠ مليون دولار لهذه الجمهورية التي تعاني صعوبات اقتصادية.

الحرب على الأونروا تفاقم الأزمة الاقتصادية

تضطلع وكالة الأونروا بدور بارز في المساهمة في تقديم الخدمات للفلسطينيين وتدعيم مقومات معيشتهم، وخصوصاً في المخيمات المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد أن حكومة الحرب الإسرائيلية مصرة على القضاء على هذه الوكالة، وهو ما سيؤدي إلى مفاقمة الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون، إذ صادق الكنيست، في ٢٩ أيار (مايو) الفائت، على مشروع قانون يعتبر وكالة الأونروا (منظمة إرهابية)، ويقضي بأن (قانون محاربة الإرهاب) يسري على وكالة الأونروا، ويؤكد ضرورة وقف جميع الاتصالات والعلاقات بين إسرائيل ومواطنيها، من جهة، ووكالة الأونروا، من جهة ثانية، وإغلاق مكاتبها في إسرائيل. وكانت حكومة الحرب الإسرائيلية زعمت، قبل أسابيع، أن

موظفين في وكالة الأونروا شاركوا في هجوم ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، لكنها لم تقدم أدلة على ذلك. وفي أعقاب هذه المزاعم الإسرائيلية، قطعت عدة دول تمويلها للأونروا، لكنها تراجعت عن موقفها هذا وعادت لتموّل الوكالة، وخصوصاً بعد أن خلُص تحقيق مستقل لأداء الأونروا، قامت به لجنة عيّنتها الأمم المتحدة وترأستها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا، بمشاركة ثلاثة معاهد أبحاث، إلى أنه لا بديل من هذه الوكالة، وإلى أن إسرائيل لم تقدم أدلة على مزاعم ارتباط موظفين في الوكالة بحركة (حماس)، أو على انتمائهم إلى فصائل فلسطينية في قطاع غزة. وأكد التحقيق أن الأونروا كانت تزوّد إسرائيل بقوائم أسماء موظفيها بصورة منتظمة من أجل التدقيق بها، وفي المقابل، لم تنقل الحكومة الإسرائيلية إلى الأونروا أيّ مخاوف تتعلق بأيٍ من موظفيها.

مظاهر الأزمة الاقتصادية في تحقيق صحفي

في ٢٤ شباط (فبراير) ٢٠٢٤، نشر الصحافي البلجيكي المستقل، ويلسون فاش، الذي يهتم بتغطية الأحداث الميدانية والمواضيع المتعلّقة بالحروب، تحقيقاً عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة، بدأه بالإشارة إلى أن (تعليق تصاريح العمل، وتشديد نقاط التفتيش، واختفاء السياح، وعدم دفع الضرائب)، أن هذا كله (جعل الضفة الغربية، بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على بدء الحرب بين إسرائيل وحماس، تعاني أزمة اقتصادية على نطاق غير مسبوق). ثم انتقل إلى عرض مظاهر هذه الأزمة، فنقل عن تاجر ملابس في وسط مدينة جنين من عائلة زكارنة، يبلغ من العمر ٣٣ عاماً، قوله: (هل ترى كل هذه السترات؟ لقد اشتريتها بمبلغ ١٠٠ شيكل (حوالي ٢٥ يورو) للواحدة منها وأنا مجبر على بيعها بـ ٥٠ شيكلاً فقط لأجني القليل من المال! ففي خضم الأزمة الاقتصادية، يدخر الناس القليل من المال الذي يملكونه لشراء الخبز بدلاً من السترات). فمدينة جنين، التي تخنقها الحواجز العسكرية الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين، والتي تتعرض بانتظام لمداهمات جيش الاحتلال، (تعاني من نقص حاد في عدد المستهلكين، وخصوصاً من فلسطينيي مناطق ١٩٤٨ الذين اعتادوا

القدوم إليها للتسوق بأسعار رخيصة)، وقد (انخفض حجم المبيعات فيها بنسبة ٨٠ ٪)، كما ذكر محمد جمال كميل، مدير عام غرفة تجارة وصناعة جنين. ثم يتوقف الصحافي نفسه في أحد مقاهي المدينة، حيث (يلعب عدد من الشبان الورق وهم يحتسون الشاي، بينما يراقبون شاشات هواتفهم النقالة في حال تلقوا إنذاراً يخبرهم بمداهمة جديدة لجيش الاحتلال)، وينقل عن أحدهم، وهو مجاهد شحادة، البالغ من العمر ٢٨ عاماً، قوله: (أنا وهذا وهذا وذاك، جميعنا عاطلون عن العمل)، كحال (نحو ٣٠,٠٠٠ عامل محلي آخر)، تمّ (تعليق التصاريح التي كانت تسمح لهم بتقديم خدماتهم في إسرائيل)، بعد هجوم حركة (حماس) على مستوطنات (غلاف غزة). أما صديقه حمزة، البالغ من العمر ٣١ عاماً، الذي يعيش على المال الذي ادّخره للهجرة إلى بلجيكا، فيقول: (بما تبقى لي من مدخرات يمكنني أن أعيش شهراً أو شهرين آخرين؛ بعد ذلك، لا أعرف ماذا سأفعل). وبحسب رجا الخالدي، مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فإن تعليق تصاريح العمل هو (عقاب جماعي) تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين. بينما يرى دبلوماسي أوربي مقيم في القدس أن (من الصعب فهم ما يرسمه الإسرائيليون؛ فانهيار الاقتصاد الفلسطيني سيؤدي حتماً إلى انهيار الأمن، وهذا ليس في مصلحتهم). ولدى انتقاله إلى مدينة بيت لحم، حيث كنيسة المهد فارغة من الزوار، التقى الصحافي البلجيكي نفسه بمدير فندق (غراند أوتيل) من ذوي الأربع نجوم، فارس فؤاد بندق، الذي قال له: (كنا قد أجرينا أعمال تجديد كبيرة خلال الصيف، كنا متفائلين للغاية؛ كنا نتوقع أن نحقق أرباحاً جيدة خلال موسم الشتاء لتمكيننا من سداد ديوننا)، وأنه (في ليلة ٦ إلى ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، امتلأت جميع غرف الفندق، البالغ عددها ١٠٤، بالسياح الألمان واليونانيين والبولنديين الذين اختفوا في أقل من ٤٨ ساعة؛ ومنذ ذلك الحين، أصبح الفندق فارغاً تماماً، باستثناء ليلة عيد الميلاد، إذ جاء الصحفيون لليلة واحدة وانتهى الأمر). ووفقاً لمجلس بلدية المدينة، (يعتمد ٥,٠٠٠ عامل محلي على صناعة السياحة التي أصبحت الآن في حالة احتضار)، يُضاف إليهم (١٧,٠٠٠ عامل وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بعد تعليق تصاريحهم، و١٤,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ موظف حكومي ومتقاعد لا يتلقون حتى الآن سوى جزء من رواتبهم إلى حين إفراج إسرائيل عن الأموال المخصصة للسلطة الفلسطينية). كما ينقل عن أنطون سلمان، رئيس بلدية مدينة بيت لحم، قوله: (اليوم، تدين وزارة المالية الفلسطينية بحوالي ٢٠ مليون شيكل (٥ ملايين يورو) لبلدية بيت لحم، ولدينا، علاوة على ذلك، ٢٧ مليون شيكل ضرائب مستحقة على السكان للبلدية، ولكن بما أن الجميع في حالة من الضيق، فليس لديهم الإمكانيات لتسديد هذه المدفوعات في الوقت الحالي.

خاتمة: حرب إسرائيل على قطاع غزة تخنق الاقتصاد الفلسطيني

بعد أن كان يواجه صعوبات لسنوات عديدة، يختنق اقتصاد الأراضي الفلسطينية أكثر فأكثر بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. فوفقاً لدراسة مشتركة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في ٢ أيار (مايو) الفائت، تسبب الهجوم الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة في إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في الأراضي الفلسطينية لأكثر من ٢٠ عاماً، وارتفع معدل الفقر إلى ٥٨,٤٪، ما أدّى إلى سقوط ما يقرب من ١,٧٤ مليون شخص في براثن الفقر، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٦,٩٪، متسبباً بخسارة قدرها ٧,١ مليارات دولار مقارنة بخط الأساس لسنة ٢٠٢٣ قبل الحرب. وقال أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (إن كل يوم إضافي تستمر فيه هذه الحرب يجلب تكاليف هائلة ومتفاقمة لسكان غزة وجميع الفلسطينيين، الآن وعلى المدى المتوسط والطويل)، وأضاف: (أن (المستويات غير المسبوقة من الخسائر في الأرواح، وتدمير رأس المال والزيادة الحادة في الفقر في مثل هذا الوقت القصير، كل هذا سيؤدي إلى حدوث أزمة تنموية خطيرة ستعرّض مستقبل الأجيال القادمة للخطر). وإذا استمرت الحرب لمدة تسعة أشهر، فقد (تتضاعف مستويات الفقر لتصل إلى ٦٠,٧٪، وسوف يقع ١,٨٦ مليون شخص في براثن الفقر، وينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٩٪، وهو ما يعادل خسائر إجمالية قدرها ٧,٦ مليارات دولار). أما رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، فقد سلّطت الضوء على حجم الدمار غير المسبوق في قطاع غزة، مشيرة إلى أن المنطقة (قد تصبح معتمدة بصورة كاملة على المساعدات الخارجية)، وأضافت: (يتوقع هذا التقييم أن تصبح غزة معتمدة كلياً على المساعدات الخارجية على نطاق لم نشهده منذ سنة ١٩٤٨، إذ ستُترك من دون اقتصاد فاعل، ولا من أي وسائل إنتاج أو اكتفاء ذاتي أو فرص عمل أو قدرة تجارية). وتتوافق نتائج هذا التقييم مع تقييم الأضرار المؤقت المشترك بين البنك الدولي والأمم المتحدة، والذي قدّر الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة (بمبلغ ١٨,٥ مليار دولار في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٤، أي ما يعادل ٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لدولة فلسطين في سنة ٢٠٢٢.

حرائق الغابات والتغيُّر المناخي..

الجريمة المزدوجة!

» فادي إلياس نصار

تُعدّ حرائق الغابات من المشكلات البيئية الخطيرة، التي يواجهها كوكب الأرض اليوم، لأنها تتميز بسرعة انتشارها بشكل رهيب ولمسافات واسعة. كما يمكن أن تستمر لأشهر وليس لأيام فقط. وينجم عنها انبعاث للغازات السامة مثل أول أكسيد الكربون CO٢ وغاز الميتان CH٤، التي قد تصل إلى البلدان المجاورة ولا تقف عند حدود دولة بعينها. وتفاقم في عملية الاحتباس الحراري، الذي تعاني منه البشرية.

سبب ومسبّب

يرى العلماء في معهد (ماكس بلانك) للأرصاد الجوية، أن مساحة الغابات التي تتعرض للحرائق تصل إلى نحو ٤٠٠ مليون هكتار سنوياً، أي أكبر من مساحة الهند. وفي أغلب الأحيان، تحصل هذه الحرائق نتيجة صواعق طبيعة، كالبرق، أو بسبب الإنسان، الذي يقوم بحرق أجزاء من الغابات، لتحويلها إلى أراض زراعية، أو للاستفادة منها كحطب وقودً، أو لصناعة الفحم (سورية نموذجاً حياً).

ويؤكد هؤلاء الباحثون، أن عدد الحرائق انخفض في منتصف القرن التاسع عشر، بسبب هجرة الناس من الريف إلى المدن الكبرى.

إلا أن هذه الأرقام عادت إلى الارتفاع، ابتداء من سنة ١٩٦٠. ويتوقع الخبراء أنفسهم، أن نسبة الحرائق سترتفع بمعدل خمس مرات عام ٢٠٤٠. وأن هذه النسبة، ستتفاوت من منطقة إلى أخرى إذ ستزداد في الغابات الاستوائية، في حين ستتراجع في مناطق البحر الأبيض المتوسط، بسبب قلة الغطاء النباتي هناك. وبالتالي، ضعف انبعاث الغازات المساعدة على الاحتراق.

المُتسبب والمُتضرر؟

يعتبر الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو)، أن الاحتباس الحراري أصبح من أهم مسببات حرائق الغابات، لأنه المسبب الرئيسي في ارتفاع درجات الحرارة، في الكثير من المناطق. وهو يسبب التصحر والجفاف، الأمر الذي يؤدي إلى يباس في الغابات واشتعالها بصورة عفوية. كما يسبب الاحتباس الحراريً ارتفاعً نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، الذي تحتاجه النباتات لنموها. الأمر الذي يجعلها تختنق رويداً رويداً.

فريق أخر من العلماء، يرى العكس تماماً، وتعتمد نظريته على: أن ازدياد الحرائق، يؤدي حتماً، إلى ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون CO٢ في الجو. وإلى ازدياد نسب غازات أخرى، مثل غاز الميتان CH٤، المسبب الحقيقي للاحتباس الحراري. أضف إلى ذلك، أن الحرائق تؤدي إلى انتشار جزيئات السخام في الهواء. وهذه تمتصّ ضوء الشمس. وبالتالي، ترفع من مستوى حرارة الجو.

ما العمل؟

أوردت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) في تقرير لها صدر عام ٢٠١٣ (يتكرر كل عام تأكيدها على محتواه)، بعنوان (خطوط توجيهية تخص تغير المناخ لمديري الغابات)، أن ثمة حاجة إلى تدابير مبكرة، منها:

١- اتّباع سياسة صارمة لمنع الرعي الجائر والحفاظ على الغطاء النباتي.

٢- منع الاحتطاب وإعادة تشجير الغابات، لمنع تعرضها للتصحر. مع الحرص على تنويع الأنواع النباتيّة.

٣- تنبيه المُتنزهين إلى ضرورة عدم ترك المخلفات في الغابة، خصوصاً المواد القابلة للاشتعال.

٤- منع إقامة المنشآت الصناعيّة بالقرب من مناطق الغابات.

ورأت المنظمة الدولية، أن تطبيق هذه التدابير المبكرة لحماية الغابات، سيساعد على: تنظيم الدورات المائية، حماية التربة، صون التنوّع الحيوي، تدعيم الأمن الغذائي في المجتمعات المحليّة، حيث يعتمد الملايين من سكان المناطق الريفية في العالم، على الغابات كمصدر للوقود والحطب والأدوية وغيرها، فعلى سبيل المثال، يعتمد نحو خمسة ملايين امرأة، في بلدان غرب إفريقيا، على معالجة البندق وتسويقه، لتأمين نحو ٨٠ في المئة من دخلهن الكلي.

يتحمل الإنسان المسؤولية الكبرى عن دمار بعض الغابات. وبالتالي، يتحمل المسؤولية عن دمار النظام البيئي الوحيد، الذي يستطيع التوسع طبيعياً؛ والذي يلعب دوراً رئيسياً في التوازن الحيوي على سطح كوكبنا. وهذا يفرض على البشرية جمعاء، الالتزام بواجب حماية الغابات من الحرائق.

العـــدد 1111 ـ الأربعـــاء 12 حـزيـران 2024

العمل الصادق يمنح الثقة ويسهم في العائد

» السويداء - معين حمد العماطوري

تعمل جمعية أصدقاء مرضى السرطان بالسويداء، ضمن أهدافها المعروفة، على تقديم يد المساعدة والعون لآلاف المرضى، وهذا ما دفع مجلس إدارة جمعية أصدقاء مرض السرطان اتخاذ مجموعة من تدابير لسد الفجوة والحاجة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الأدوية التي نافت عن خمسمئة بالمئة، وقد أشرنا إلى ذلك في عدد سابق من جريدة (النور).

وقد أجرينا استطلاعاً للراي حول مدى الثقة، كعينة عشوائية، فأكد أكثر من عشرين مراجعاً أنهم يقومون بمراجعة الجمعية بقصد المساعدة وصرف قيمة الأدوية والتحاليل والصور الشعاعية، وأوضحوا أن الجمعية تعاني حقيقة من ضعف الإمكانيات المادية رغم ثقة المجتمع بكادرها الإداري والتنظيمي والمالي، إلا أن تكاليف العلاج باهظة جداً، ما يرهق المرضى والجمعية معاً. وفي عينة ثانية ضمت أكثر من ثلاثين من المراجعين أكدوا أن الخدمات المقدمة هامة على الصعيد الانساني، فهناك باص ينقل المرضى من مدينة صلخد إلى السويداء وشهبا وصولاً إلى دمشق (مشفى البيروني)، ذهاباً وإياباً، ويومياً عدا أيام العطل.

وأوضحوا ان الخدمات المقدمة هي ضمن استطاعة الجمعية، لأنها تعتمد على التبرعات وأصحاب الايادي الخيرة، ولكن المريض يحتاج إلى أكثر بكثير، لأن ثمن الجرعات والصور والتحاليل والادوية يصل إلى أكثر من مئة مليون للشخص الواحد.

وقد سعت جمعية أصدقاء مرضى السرطان بالسويداء خلال السنوات الماضية، وفق أهدافها المعلنة في نظامها الداخلي، إلى تقديم العون الطبي (النفسي، العلاجي، المادي، التثقيفي، الخدمي)، معلنةً أنّ هذه الخدمات ما كانت لتتحقّق لولا وقوف المجتمع بأطيافه وتنوّعه، وخاصة المغتربين وأصحاب الأيادي البيضاء الصادقة النابعة من وجدانهم، معها وتقديم العون لها.

لعل تقديم المساعدة وتفعيل ثقافة التبرع النقدي العائد لمرضى السرطان، الذي لم تعد تكاليف العلاج يقوى عليها أحد من فئات المجتمع، في ظل ارتفاع تكاليف الدواء وأسعار الجرعات، هي مؤشر على مدى الثقة والرابط بين نزاهة العمل وانعكاسه على حجم التبرعات، وقد جاء ذلك من خلال المريض نفسه إضافة إلى المتبرعين والمجتمع.

ومن المعلوم وفق إحصائيات وزارة الصحة السورية أن السويداء تحتل المرتبة الأولى بين المحافظات السورية في الإصابة بمرض السرطان، وفيها وفق المعلومات المتناقلة أكثر من سبعة آلاف وخمسمئة مريض، وكلفة علاج المريض الواحد تتزايد مع ارتفاع أسعار الأدوية. لعل الثقة التي لم تلد بين ليلة وضحاها، جاءت منذ عام ٢٠٠٨ حين اشهرت الجمعية، وقد جهزت وسيلة نقل تنقل المرضى من السويداء إلى دمشق وبالعكس مجاناً، إضافة إلى تقديم المساعدات النقدية.

وخلال شهر أيار من عام ٢٠٢٤ بلغ مجموع إيرادات الجمعية ١٥٤٧٨٧٥٠٠ ل س، مئة وأربعة وخمسون مليوناً وسبعمئة وسبعة وثمانون ألفاً وخمسمئة ليرة سورية، كما بلغت نفقات الجمعية ١٢٤٨٠٤٠٠٠ ل س مئة وأربعة وعشرون مليوناً وثمانمئة وأربعة آلاف ليرة سورية، وهي موزعة على النحو التالي:

١- إعانات مرضى (أدوية وتحاليل وصور...) ٩٧٢٥٧٠٠٠ ل. س

٢ - نفقات باص نقل المرضى ٢٥١٦٢٠٠٠ ل. س

٣- رواتب وتأمينات موظفين ٢٣٨٥٠٠٠ ل. س

تم إيداع مبلغ ثلاثين مليون ليرة في البنك.

وبيّن الدكتور عدنان مقلد (رئيس الجمعية) أن هذه النفقات أعلى من المدرجة في الميزانية المتوقعة المقدمة لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالسويداء عن خطة عمل الجمعية، يقينا أن حاجة المرضى للمساعدة من قبل الجمعية في ازدياد دائم.

وأكد المهندس أمين غزالة (أمين الصندوق) أنه لوحظ ازدياد عدد المراجعين من المرضى وعدد الذين يسجلون أكثر من المألوف، وذلك بسبب الحاجة حيث من المتوقع أن تزداد المبالغ الواجب صرفها خلال الأشهر القادمة، مما يفرض علينا كمجلس إدارة ومندوبين زيادة الجهود المبذولة للتعريف بعمل ونشاط الجمعية لكل أفراد المجتمع لجمع ما يمكن من التبرعات دعماً للعمل وخدمة للمرضى... مع توجيه الشكر الجزيل لأصحاب الأيدي المعطاءة التي لبت وتلبي نداء الجمعية.

أخيراً إن عدد المراجعين يومياً للمقر يزداد يوماً بعد يوم، فقد كان سابقاً لا يتجاوز عددهم خمسة عشر مراجعاً خلال الشهر، واليوم يصل الى أكثر من خمسة عشر مراجعاً يومياً، وهنا السؤال الأهم إن انعكاس العمل والثقة هي حصيلة مشاهدات فعلية، ونقل أحداث ووقائع، وما تعانيه جمعية السرطان بالسويداء أكثر مما تقدم، ولكن تكاثف الجهود والإدارة الناجحة والتفاعل المجتمعي، ولد الثقة، الأمر الذي حقق العائد الذي يمكن أن يسد فجوة صغيرة من الاحتياجات المطلوبة لمرضى السرطان.

في السياسات

» د. عامر خربوطلي

السياسة الاقتصادية هي وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته المطلوبة وفق رؤية مستقبلية واضحة.

وتتمثل عادة أهداف السياسة الاقتصادية بتفرعاتها كالسياسة المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية بالتالي:

١-الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل لقوة العمل.

٢-الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق الاستثماري العام والخاصً.

٣-الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات.

٤-مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية.

٥-تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة الأفراد.

وبالتالي فإنه لا معنى لأية سياسات اقتصادية إذا لم تؤدّ إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وبالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى الدخل الفردي عبر رفع معدلات الاستثمار وتعزيز كفاءته مع ترافق متتابع لمستويات الاستهلاك وتوليد الطلب الفّعال.

وإذا اعتبرنا على سبيل المثال أن حالة (الركود التضخمي) أو (التضخم الركودي) أي تعايش المتناقضين ارتفاع الأسعار وانخفاض المبيعات بآن معاً مترافقاً مع تزايد حدة الفقر وتدني القوة الشرائية للأفراد والتي كانت انعكاساً لمجموعة الظروف الاقتصادية التي مرّت بها سورية خلال الحرب فإن السياسات الاقتصادية ومن ثم المالية والنقدية والتجارية يجب أن تستهدف تجاوز هذه الحالة بأقل قدر من الخسائر من خلال مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتحكم بالتضخم وتخفيض عجز الموازنة والتمويل المترافق له وتصويب كرة الدعم المنتفخة وتحسين بنية وقوانين الاستثمار واستخدام معدلات الفائدة وكسر حالة الركود عبر تنشيط الإنتاج والتصدير والاستثمار وتوليد الأعمال والوظائف والدخول الجديدة وتحسين الدخل الفردي أي ردم الفجوة القائمة ما بين تدفقات الطلب المعبر عنها بالكتلة النقدية وتدفقات العرض المعبر عنها بالكتلة السلعية أو الناتج المحلي الإجمالي.

إنها مهمة تبدو صعبة ولكنها تبقى الخطوة الأولى لحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي /الاجتماعي الذي تعرض لتدهور شديد من خلال الظروف الصعبة والاستثنائية غير المسبوقة التي مرّ بها الاقتصاد السوري وأدت في بعض المراحل إلى تغليب الإجراءات والتفصيلات الجزئية عن السياسات والأهداف الكلية فضاعت بوصلة العمل الاقتصادي وغرقت دوامة في معالجة الجزئيات دون توضيح الكليات ورسم معالمها بدقة.

الاقتصاد السوري بحاجة إلى نظرة اقتصادية /اجتماعية شمولية تعيد لهذا الاقتصاد توازناته الكلية والجزئية من خلال سياسات مالية ونقدية واستثمارية وتجارية واجتماعية تحقق:

-الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

-توليد أقصى درجات القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية والخدمية عبر سياسات عابرة للقطاعات.

-ردم فجوة الدخل والإنفاق.

-تحسين مستوى الدخل الفردي وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى حاملة التنمية والضامنة للاستقرار الاجتماعي.

ومن ثم تأتي التشريعات والأنظمة والإجراءات لتنفيذ هذه السياسات المتفق عليها.

الاقتصاد السوري يحتاج الأفضل.

أفضل السياسات -أفضل الإجراءات- أفضل البرامج والمشاريع وأفضل الدخول الفردية، والحوار الاقتصادي عالي المستوى الذي جرى مؤخراً برعاية حكومية وضم المسؤولين أصحاب القرار ونخبة الاقتصاديين وأصحاب الأعمال والإعلاميين خطوة مهمة وجادة نحو هذا الأفضل لاقتصاد سوري قوي متطور ومتجدد.

في اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال..

أطفال سورية يدفعون ضرائب لا ذنب لهم فيها

» إيمان أحمد ونوس

لا شكّ أن مستقبل أيّ بلد منوط بحاضر أطفاله، لأنه يحمل سماتهم بكل ما فيها من تباينات وتناقضات، فأطفال اليوم هم شباب المستقبل الذين سيبنون صروح الحياة بكل أبعادها، إذا ما عملت الحكومات على بنائهم النفسي والقيمي والعلمي، وذلك من خلال منحهم كل احتياجاتهم ومستلزماتهم الحياتية وحقوقهم التي نصّت عليها اتفاقية حقوق الطفل في المادة ٣/ ١ منها:
(في جميع الإجراءات التي تتعلّق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى).

هنا يعترضنا بلا ريب سؤال يفرض ذاته عن ماهية مصلحة الطفل الفُضلى، ونحن نرى في كل لحظة أطفالاً مُشرّدين متسوّلين أو عاملين في أماكن لا تناسب أجسادهم الغضّة ولا براءتهم ونقاءها المفروض. وممّا لا شكّ فيه أنّ ظاهرة عمالة الأطفال من أخطر الظواهر والمشكلات المستعصية في مختلف بلدان العالم النامي وبلداننا منها بالتأكيد، فهي ذات تداعيات خطيرة على الطفل والأسرة والمجتمع وحتى الحكومات.

وإذا ما نظرنا اليوم إلى واقع الطفولة في البلدان النامية عامة، وتلك التي شهدت حروباً ونزاعات طال أمدها خاصةً كسورية واليمن وليبيا وغيرها، نلمس كمّ الأذى الذي طال تلك الطفولة التي هجرت طفولتها باكراً بسبب تداعيات الحرب والنزوح والتهجير.. مثلما هجرت مقاعد الدراسة للعمل من أجل البقاء على قيد الحياة بعد تشتّت شمل الأسرة، أو موت أحد الأبوين وزواج الآخر، أو عدم قدرة هذا الآخر- وغالباً ما تكون الأم- على تلبية كل احتياجات أسرتها. ففي تقرير نُشر بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال الموافق ١٢ حزيران، قالت منظمة الأمم المتحدة: إن الصعوبات المالية يمكن أن تُقوّض التشريعات الموضوعة لحماية الأطفال من العمل الذي يحرمهم من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، وهذا يُضرّ بنموهم البدني والعقلي.

كما حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال السوريين التي بلغت مستويات خطيرة، إذ يُساهم الأطفال في دخل الأسرة وبشكل شبه أساسي لدى ٧٥٪ من العائلات. وهذا ما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الطفل اللذين أكّدا ضرورة السعي لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي،

ومن أداء أي عمل يُرجّح أن يُشكّل خطراً أو يُمثّل إعاقة لتعليمه، أو ضرراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي، وأوجبت الاتفاقية على الدول الأطراف فيها اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية، ووضع حد أدنى لسن الالتحاق بالعمل، تماشياً مع اتفاقيات العمل الدولية التي أكّدت جميعها على عدم تشغيل الأطفال ما قبل الخامسة عشرة من العمر، لاسيما اتفاقيتي العمل رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ والاتفاقية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ اللتين حدّدتا عدداً من الأعمال التي اعتبرتها الأسوأ ممّا قد يؤديه الطفل وهي الرقّ بكل أشكاله وأنواعه، والعمل القسري، واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، وهذا ما تعرّض له أطفال سورية على مدى سنوات الحرب.

وفي السياق ذاته كانت منظمة العمل العربية قد أصدرت في عام ١٩٩٦ الاتفاقية رقم ١٨ بشأن عمل الأحداث، كأول اتفاقية عربية مُتخصّصة في مجال عمل الأطفال،

%75

حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال السوريين التي بلغت مستويات خطيرة، إذ يُساهم الأطفال في دخل الأسرة وبشكل شبه أساسي لدى 75% من العائلات. وهذا ما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الطفل

حظرت عمل من لم يُتِمّ سن الثالثة عشرة من عمره، ونصّت على أن أحكامها تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة وغير المُضرّة بالصحة، كما أوجبت هذه الاتفاقية أن لا يتعارض عمل الأطفال مع التعليم الإلزامي، وأن لا يقل سنّ الالتحاق بالعمل بالحد الأدنى عن سن إكمال مرحلة التعليم الإلزامي، وأن تقوم الدولة بإجراء الدراسات حول أسباب عمل الأطفال فيها. ويُعدُّ الالتزام العالمي بالقضاء على عمالة الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥ جزءاً من أهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة، وقد انخفضت الأرقام باستمرار وفقاً للمنظمات المختلفة التي تراقب عمالة الأطفال في جميع أنحاء العالم، باستثناء أطفال بلادنا الذين ما زالوا يدفعون ثمن توحّش الرأسمالية المنفلتة من عقالها، بسبب أزماتها الاقتصادية المتتالية، وسياستها الأزلية وما عزّزته من فقر بات اليوم قدراً محتوماً في مجتمعاتنا، إذ يُعتبر الفقر أحد أهم الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال، مُضافاً إليه الحروب والأزمات التي تخلق عبئاً اقتصادياً يُثقل كاهل الأطفال قبل الكبار سواء عملوا باكراً أم تعرّضوا للمجاعات والأمراض المختلفة، بل ويُعيق البرامج التي تُطلقها المنظمات والهيئات الدولية لمحاربة الفقر والتصدّي لظاهرة عمالة الأطفال التي تؤدي إلى العديد من الأمراض الاجتماعية والجسدية والنفسية المُعيقة لنموّهم تتجلّى في الانطواء والاكتئاب والشيخوخة المبكرة.

إن تفشي هذه الظاهرة وسواها ممّا له علاقة بالطفولة عامة، والسورية بخاصّة تشير بلا أدنى شك إلى أسباب عدّة أهمها:

أولاً- الوضع الاقتصادي والمعيشي السيئ الذي فرض على المجتمع ممارسات وسلوكيات مُستهجنة ومُعيبة (تسول الأطفال وتشردهم)، إضافة إلى ارتفاع معدل الولادات، وبالتالي تزايد عدد أفراد الأسر لاسيما الفقيرة منها نتيجة قلة الوعي، ما يؤدي إلى عدم قدرة الأهل على تلبية احتياجات الأولاد، وبالتالي زجّ الأطفال الأكبر بسوق العمل. وهذا الأمر يتطلّب من الحكومات إعادة النظر في مجمل سياساتها المتعلّقة بالمجتمع وتأمين فرص العمل لاسيما للشرائح الدنيا لتأمين مستلزمات حياتها الضرورية بأقلّ التكاليف وتحسين مستوى المعيشة التي باتت اليوم في مستويات متدنية لا يقبلها منطق.

ثانياً- عدم تعزيز قانون التعليم الإلزامي ومحاربة التسرّب من خلال تنفيذ العقوبات الرادعة بحق الأهل وكذلك المعنيين بالأمر في وزارة التربية.

ثالثاً- عدم الاكتفاء بورشات العمل والمؤتمرات وبرامج التعليم غير المستمر أو غير النظامي التي تتوجّه لأطفال يمتلك آباؤهم درجة من الوعي تحميهم من الوقوع في براثن التسوّل أو العمالة المشرّدة، هذه البرامج التي تتجاهل أطفال الشرائح الدنيا والمعدمة في المجتمع، الذين يجب أن يكون التوجّه لهم أصلاً لحمايتهم وتنمية مواهبهم المغمورة تحت ضغط الحاجة والفقر وعدم وعي الأهل.

رابعاً- سيادة قيم اجتماعية وأسرية لا مبالية بالمسؤولية المنوطة بالأبوين حصراً، ودفع الأبناء للعمل من أجل المساهمة في مصاريف الأسرة من خلال تشغيلهم بأعمال لا تليق بطفولتهم ولا بصحتهم النفسية والجسدية، وشوارع وأنفاق المدن شاهد حي على وجود الكثير من الأطفال بعمر الزهور متسولين بطرق مباشرة أو غير مباشرة عبر بيع العلكة أو أوراق نتائج الامتحانات والمفاضلة وما شابهها من أعمال تسيء للطفولة والأبوة والمجتمع بآنٍ معاً دون أدنى شعور من الأبوين بمسؤوليتهما عمّا يؤول إليه مصير أولادهم وما يتعرضون له من مخاطر جسيمة.

خامساً- ابتعاد السياسات الحكومية (أو تجاهلها) لما نصَّ عليه الدستور من حماية الأسرة وتأمين مستلزمات عيشها بكرامة، إضافة إلى تجاهلها لاتفاقية حقوق الطفل التي تُلزم الدول بالاهتمام بمصالح الطفل الفضلى، والاكتفاء ظاهرياً بسن قانون الطفل الذي بقي للأسف حبراً على ورق في ظلّ الواقع المعيشي الأسوأ في تاريخ سورية والذي أرخى بظلاله الكثيفة والثقيلة على أطفال سورية دون أن يرفَّ جفن لمسؤول!

ونتساءل: إلى متى سيبقى الشرخ قائماً ما بين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين المحلية بابتعادها عن عمق الأهداف المنشودة منها ألا وهم الأطفال الذين ما زالوا يدفعون ضرائب لا ذنب لهم بها؟

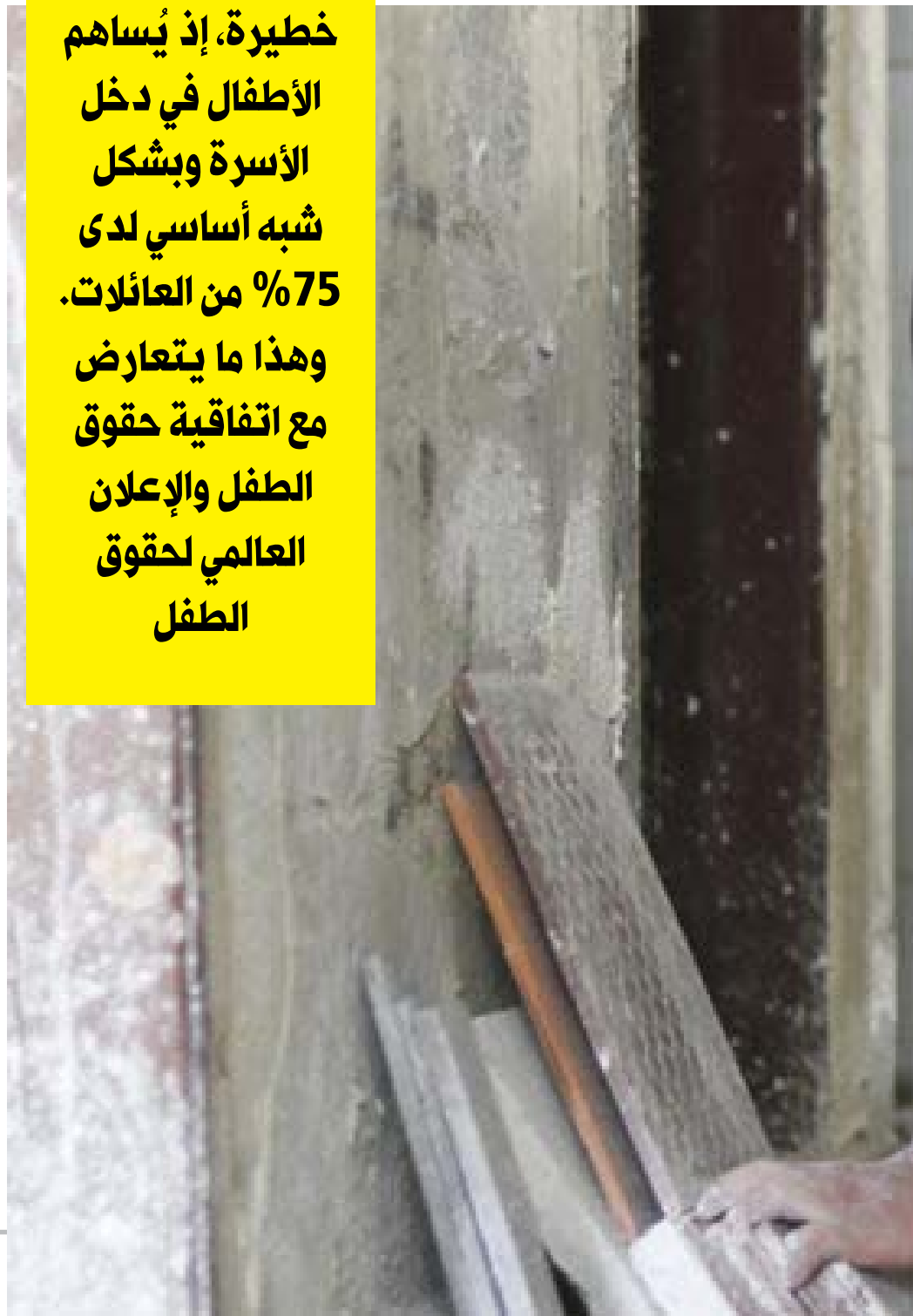

العـــدد 1111 ـ الأربعـــاء 12 حـزيـران 2024

واقع عمالة الأطفال السوريين وموقف القانون منها

» د. عبادة دعدوش

يصادف يوم ١٢ حزيران (يونيو) من كل عام (اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال)، وهي مناسبة لتسليط الضوء على معاناة الأطفال العاملين في مختلف دول العالم، والعمل على إيجاد الحلول لإنهاء هذه الظاهرة الخطيرة.

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن هناك أكثر من ١٠٠ مليون طفل في العالم يعملون في ظروف خطرة تُضرُّ بصحتهم ونموّهم وتعليمهم، كما أنهم يتعرّضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وتعتبر ظاهرة عمل الأطفال إحدى المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمع السوري، فقد خلّفت الحرب الوحشية على سورية الكثير من المشكلات التي أدّت إلى تفاقم هذه الظاهرة بشكل كبير. فقد نزح ملايين السوريين عن ديارهم، وفقدوا سبل عيشهم، وأصبح الأطفال جزءاً لا يتجزأ من القوى العاملة الرخيصة في البلاد .

وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث الأطفال السوريين في سن العمل (٥-١٧ عاماً) يعملون في أعمال لا تناسبهم، وأنهم يمثلون نحو ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد، إذ يعمل هؤلاء الأطفال في مجموعة واسعة من المهن، وبضمن ذلك العمل في الزراعة والبناء وتصنيع الملابس والتسول.

ويواجه الأطفال العاملون في سورية العديد من المخاطر، ومن ذلك التعرّض للإصابات الجسدية والنفسية، والحرمان من التعليم والرعاية الصحية، والإساءة والاستغلال. كما أنهم أكثر عرضة للوقوع ضحايا للاتجار بالبشر.

القوانين السورية تحظر عمل الأطفال دون السن القانونية، وتُحدّد سن دخول سوق العمل بـ١٦ عاماً. كما توجد أحكام خاصة في قانون العقوبات السوري تحظر استخدام الأطفال في الأعمال الخطرة أو غير الأخلاقية. ومع ذلك، فإن هذه القوانين لا يجري تطبيقها بشكل فعّال، خاصة في ظلّ الظروف الصعبة التي تمرُّ بها البلاد من فقر وتهجير وبطالة وجهل بعض العائلات بأهمية تحديد أعداد الأبناء خلال مراحل الإنجاب.

كما أن هناك حاجة ماسّة إلى جهود دولية منسقة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، وتشمل هذه الجهود دعم برامج التعليم والحماية الاجتماعية للأطفال والشباب، ومشاريع خلق فرص العمل للبالغين، وتقديم المساعدة القانونية للأطفال العاملين.

كما يجب أن يشكل اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال مناسبة لتجديد الالتزام بحماية الأطفال من الاستغلال والعمل القسري. ويجب على الحكومات والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء هذه الظاهرة، وإعطاء الأطفال فرصة عادلة للنمو والتطور في بيئة آمنة وخالية من المخاطر.

القوانين السورية تحظر عمل الأطفال دون السن القانونية، وتُحدّد سن دخول سوق العمل بـ١٦ عاماً. كما توجد أحكام خاصة في قانون العقوبات السوري تحظر استخدام الأطفال في الأعمال الخطرة أو غير الأخلاقية. ومع ذلك، فإن هذه القوانين لا يجري تطبيقها بشكل فعّال، خاصة في ظلّ الظروف الصعبة التي تمرُّ بها البلاد من فقر وتهجير وبطالة وجهل بعض العائلات بأهمية تحديد أعداد الأبناء خلال مراحل الإنجاب.

منـاجـل صغيـــرة

» وعد حسون نصر

أيدي أطفالنا التي غزت الحقول والمعامل وحتى مكبّات القمامة، وفي الوقت ذاته غابت عن مقاعد الدراسة، يكاد لا يخلو محل تجاري من وجود طفل بصفة شغيل، ولا يوجد ورشة صناعية صغيرة إلاّ وفيها عدد من الأطفال العاملين، كذلك محال إصلاح السيارات أو الكهربائيات وغيرها من المهن الصعبة لا بدّ أن تجد فيها طفلاً أو أكثر بغاية العمل. عاماً بعد عام تكتظ الأسواق بالأطفال بينما تخلو مقاعد الدارسة من روادها، لقد زُجَّ بالأطفال في سوق العمل تحت ذريعة الأزمة والفقر والظروف المعيشية القاسية بما يُهدّد مستقبلهم التعليمي ويفقدهم حقوقهم الأساسية كأطفال، ويحرمهم من متعة الرعاية والعيش تحت كنف أبوين، ويحدُّ من فرصهم في تحديد مستقبلهم، وبالتالي يتعرّضون في سن مُبكّرة لظروف عمل صعبة لا تناسب بنيتهم الجسدية والعقلية، كذلك التعرّض أحياناً لإعاقة بسبب احتمال إصابة عمل بآلة حادة أو غيرها، وهذه الإعاقة إن كانت دائمة قد تُسبّب للطفل تعباً نفسياً وعدم ثقته بذاته وقدراته بما يُعيق ويُعرقل مسار حياته لاحقاً.

من قال إن دور الطفل في المجتمع يقلُّ أهمية عن دور البالغ؟ لكن هذا الدور لا يفرض على الآخرين زجّه في أعمال لا تناسبه، وبالتالي فإن توجيه سلوك الطفل نحو الصواب وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية له وتنمية مواهبه وتقديم الرعاية الصحية ومنحه التقدير والثقة وتعزيز القيادة في داخله ينعكس على عطائه في المستقبل داخل المجتمع، وبالتالي يُعزّز من فرص النجاح لديه في كل المجالات.

يتجاهل كثيرون تأثير هذه العمالة على مستقبل الأطفال والمجتمع، فالتعرّض لإصابات داخل العمل وما ينتج عنها من إعاقات جسدية يجعلنا نرى نسبة لا يُستهان بها من الشباب الذين يحملون إعاقات جسدية تحدُّ من فرصهم بالعمل. إن توجيه فكر الطفل باتجاه العمل باكراً قد يحدُّ من نشاطه الفكري، وبالتالي يقلّص من نسبة المبدعين في المجتمع، فلمَ لا نعالج الأسباب الجذرية لعمالة الأطفال؟

ولا شكّ أن البداية تكون بالتشدّد في تطبيق قانون التعليم الالزامي وفرض عقوبات صارمة من سجن وغيره من عقوبات مادية لكل من يقوم باستغلال طفل في سن الدراسة للعمل لديه، كذلك معاقبة الوالدين أولاً وقبل الآخرين. الالتزام بالسن المفروض للراغب بالعمل تحت ضغط الظروف الخاصة كغياب المعيل وغيرها مع فرض السلامة الصحية في سوق العمل، بما في ذلك وضع قائمة تُحدّد الأعمال التي لا تناسب الأطفال بسبب خطورتها عليهم، هنا نضمن حماية الطفل ونُعزّز لديه ثقته بذاته وقدراته ومدى أهميته في بناء المجتمع بأن نجعله مسؤولاً عن حماية ذاته باعتباره شخصاً ذا قيمة وفعّالاً ولا يقلُّ بشيء عن الآخرين. كذلك عندما نقدم أنشطة تربوية داخل بعض المراكز التي تُعنى بالطفولة، وخاصة لهؤلاء الأطفال المُهمّشين في المجتمع نكون قد رفدنا نسبة من الأطفال لا يستهان بها داخل كوادر بناء المجتمع بطريقة سليمة يمكنها أن تعطي وتُنمّي وتُعزّز من النشاط المهني، وبالتالي نُخفّف من نسبة المُشرّدين في الشوارع وتأثيرهم على الحياة الاجتماعية.

لذلك، لابدَّ من:

-تعزيز عمل المؤسسات التربوية والاجتماعية والمؤسسات التعلمية لحماية هؤلاء الأطفال والحفاظ على حقوقهم داخل مجتمعهم من خلال فرض التعليم الإلزامي.

-إقامة مراكز رعاية صحية ونفسية واجتماعية لأطفال الشوارع المهمشين والذين تفاقم عددهم بسبب الحروب والأزمات.

-عدم استغلال الأطفال وعدم الاتجار بهم باستغلال ظروفهم الاجتماعية والمادية لغايات شخصية.

-عدم سلخ الطفل عن أسرته وزجّه في صراعات الأسرة.

بالتأكيد، هذا الكلام بالدرجة الأولى موجّه للأبوين، ومن ثمّ لأولئك المعنيين بالعملية التربوية والتعليمية في الجهات الرسمية، لأن الأطفال هم مستقبل البلاد ورُسلها إذا ما تمّ استغلال مواهبهم وتنميتها والاهتمام بالجانب التعليمي أولاً، كذلك تعزيز حضورهم ورأيهم في المشاركة ببعض القرارات والحلول التي تُعنى بطفولتهم، فهم أكثر الأشخاص قدرة على معرفة ما يسعدهم وما يغضبهم.. لذا، أحيطوهم بالحب ليحيطوكم بالعطاء ويمنحوكم وطناً مبنياً بسواعدهم التي أزهرت محبة باحتضانكم لهم.

العلاقة بين القيم الثقافية والعولمة الاقتصادية والعصرنة

» يونس صالح

تظهر بيانات استقصاء القيم العالمي أن نظرة الشعوب التي تعيش في المجتمعات الرأسمالية الغنية إلى العالم تختلف نظامياً عن تلك المجتمعات ذات الدخل المتدني (دول الجنوب)، فيما يتعلق بمجموعة واسعة من المعايير والمعتقدات الدينية والاجتماعية والسياسية.. وهذه الأبعاد تعكس أولاً الاستقطاب بين التوجهات التقليدية والعقلانية الدنيوية نحو السلطة.. وثانياً الاستقطاب بين قيم البقاء والتعبير عن الذات.. ونعني بكلمة تقليدي تلك المجتمعات التسلطية نسبياً التي تشدد على الدين، وتمثل تياراً من شكل القيم التي كانت سائدة ما قبل الثورة الصناعية التي تؤكد مثلاً على هيمنة الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية، واحترام السلطة، ومستويات منخفضة نسبياً من التسامح مع قضايا مثل الإجهاض والطلاق.. أما في المجتمعات المتطورة أو المجتمعات العقلانية- الدنيوية فتحمل السمات المقابلة.

إن العنصر المركزي في بُعد (البقاء والتعبير عن الذات) يتعلق بالاستقطاب بين القيم المادية وما فوق المادية، ويوجد دليل كبير يشير إلى أن هناك تحولاً ثقافياً في المجتمعات الصناعية المتطورة ينبثق بين أجيال تربت على اعتبار مسألة البقاء حقيقة مسلم بها، وتؤكد القيم ضمن هذه المجموعة على الحماية البيئية والحركة النسوية، والمطالبة المتزايدة في حق المشاركة في صنع القرار في الحياة الاقتصادية والسياسية، وقد زاد هذا انتشار هذه القيم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين في معظم المجتمعات الصناعية المتطورة.

ويقول بعض منظري العصرنة إن التطور الاقتصادي يجلب معه تغيراً ثقافياً جذرياً، فيما يجادل آخرون بأن القيم الثقافية ثابتة، وهي التي تؤثر إلى حد كبير في المجتمع أكثر مما يحدثه التغيير الاقتصادي.. فمن منهم على صواب؟

سيكون أحد أهداف أي استقصاء عالمي للقيم هو دراسة الروابط بين التطور الاقتصادي والتغيرات في القيم، والسؤال الأساسي الذي نطرحه هنا هو ما إذا كانت عولمة الاقتصاد ستنتج بالضرورة عملية التجانس (أو بمعنى أدق الأمركة) في الثقافة.

لقد قام منظر العصرنة في القرن التاسع عشر كارل ماركس بتنبؤ جريء حول مستقبل المجتمع الصناعي مثل نشوء طبقة عاملة، واضمحلال حضور الدين وغير ذلك.. وكان من المتوقع في القرن العشرين أن تتخلى المجتمعات غير الغربية عن ثقافتها التقليدية، وتسعى إلى مماثلة الطرق التكنولوجية والمعنوية المتفوقة في الغرب.

ويتضح الآن مع الربع الأول من القرن الحادي والعشرين أننا بحاجة إلى إعادة النظر في مسألة العصرنة، قليل من البشر يتوقعون هذه الأيام ثورة بروليتارية، وقد تفوقت مجتمعات غير غربية مثل شرق آسيا على نظيراتها من النماذج الغربية في جوانب رئيسية للعصرنة مثل معدلات النمو الاقتصادي، وقلة من المراقبين هذه الأيام تنسب التفوق المعنوي إلى الغرب، ومن ناحية أخرى يبدو أن أحد المفاهيم الجوهرية الذي لايزال صالحاً هو أن التصنيع يولّد نتائج ثقافية واجتماعية مهيمنة، مثل ارتقاء المستويات العلمية، وتحويل الاتجاهات نحو السلطة والمشاركة السياسية الأوسع، وانخفاض معدلات الإنجاب، وتغيير الأدوار بين الذكور والإناث وغيرها.. لكن التطور الاقتصادي ليس القوى المحركة الوحيدة التي تحدث هذه التغيرات.. ففي العقود الأخيرة الماضية ارتبطت عملية العصرنة بمرحلة ما بعد التصنيع، أي ظهور وتعاظم دور المعرفة والاقتصاد الموجه نحو الخدمات.. ولهذه التغيرات في طبيعة العمل نتائج سياسية وثقافية، فبدلاً من التحول إلى مزيد من المادية مع زيادة في الرفاهية، تمر المجتمعات ما بعد الصناعية بمرحلة التأكيد على مسائل تتعلق بجودة مستوى الحياة المعيشية والحماية البيئية والتعبير عن الذات.. ففي حين أسهمت عملية التصنيع في زيادة هيمنة الإنسان على البيئة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف دور الاعتقاد الديني، فإن ظهور مجتمع ما بعد التصنيع يحث على نشوء أفكار عالمية في اتجاه مخالف. فالحياة في المجتمعات ما بعد الصناعية تركز على الخدمات عوضاً عن المواضيع المادية، وتتمحور معظم الجهود المبذولة حول التواصل ومعالجة المعلومات.. فمعظم الناس يمضون ساعات عملهم الإنتاجية في التعامل مع أناس آخرين ورموز أخرى.

غير أن المجتمعات المختلفة تتبع مسارات مختلفة، حتى وإن كانت تتعرض لذات القوى المحركة في عملية التطور الاقتصادي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العوامل المرتبطة بطبيعة المجتمع الخاصة مثل التراث الثقافي تقوم أيضاً في تشكيل وقولبة تطور ذلك المجتمع بالذات.

وبإمكاننا أن نستنتج من كل هذا أن للتغيرات الاقتصادية تأثيرات ملموسة ومهمة، ولكن التأثيرات الثقافية التقليدية لاتزال قائمة ومستمرة، فهي تعكس بالنسبة لأي مجتمع تراثه التاريخي برمته.

ونقول أخيراً: إن الاختلافات الاقتصادية لها ارتباط بالاختلافات الثقافية الكبيرة السائدة، وكلاهما له التأثير الكبير على تطور المجتمعات البشرية.

الاختلافات الاقتصادية لها ارتباط بالاختلافات الثقافية الكبيرة السائدة، وكلاهما له التأثير الكبير على تطور المجتمعات البشرية

التنـــوير ومتطلبـــات العصـــر

» محمد أنجيلة

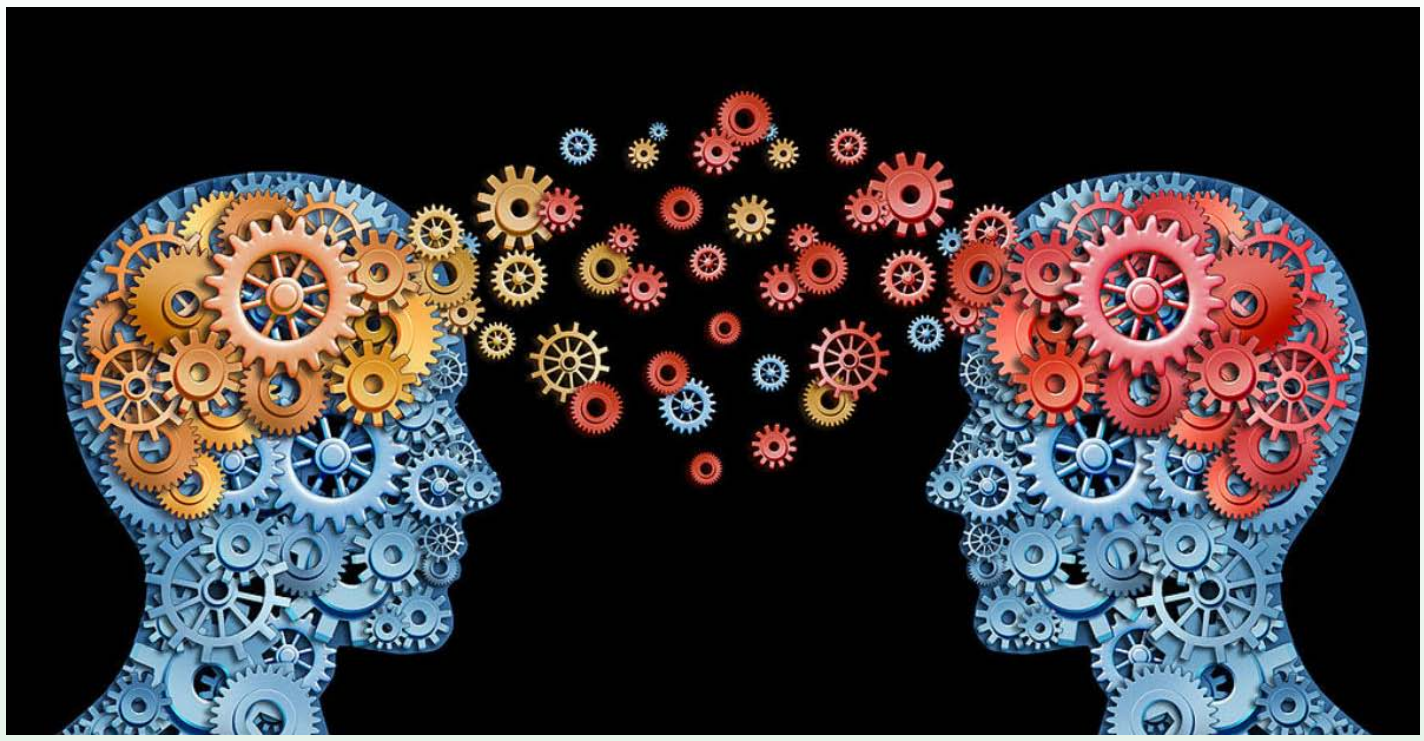

التمسّك بالموروث يعني أمرَين:
١ــــ أموات هم أحياء
٢ــــ أحياء هم أموات

نحن مجتمع ماضوي ذكوري.. لا تتحمل ذاكرتنا إلا السير الشعبية وحكايا البطولات الخلبية، نسعد عند تكرارها، آفاق تفكيرنا تتوقف عند حدود العلمنة وإنجازاتها.. لكننا نستخدم مشتقات العلم الحديث للتسلية واللهو.. والاستثمار. إدراكنا يتوقف عند التمتع بالحياة الجنسية.

عجبت من بعض الأشخاص يحملون شهادات عليا، يجلسون كالنعامات يهزّون رؤوسهم موافقين أقوال بعض أشباه الأميين يتمتمون مثلهم مدّاحُون لسير الخلف الصالح، يجترّون الماضي ويعيشون وهماً جميلاً لا يلبث أن ينقشع عند حدود الواقع.. حتى هزائمنا نحكيها انتصارات.. خيباتنا معجزات.. كلمة واحدة في التجديد التنويري سينهال عليك الكثير من التراب.

من لا يستطيع الخلاص من إرث بالٍ مرّ عليه قرون طويلة ومازال يعيشُ علىً أوهام تلك الحقبة وانتصاراتها سيدفنه التاريخ وستلفظه الحضارة.

رغم كل هذا الألم فإن أجمل الأيام تلك التي لم نعشها بعد!

مفهوم عصر التنوير؟

برز عصر التنوير، المعروف أيضاً باسم (عصر المنطق)، وهو حركة فكرية، وفلسفية هيمنت على عالم الأفكار في القارة الأوربية خلال القرن الثامن عشر. انبثق عصر التنوير عن حركة أوربية فكرية علمية معروفة باسم حركة (النهضة الإنسانية).

التنوير واللحظة الراهنة

ربما تغيب عن الأذهان تلك العلاقة التناسبية الطردية بين عملية التنوير والمكننة.

إشاعة المعرفة والتطور التكنولوجي في البلد هي بحد ذاتها عملية عقلية تطويرية باتجاه الأفضل. فاختراع الكهرباء قضى على الكثير من مقولات الجان والعفاريت. العملية التنويرية بمجملها متناسبة مع الارتقاء التكنولوجي والرقمي والحداثي. فالمنعكسات هنا هي علمية وعملية للواقع الموضوعي.

فالمرجل البخاري شكل انعطافة تقدمية في تطور المانيفكتورة الصناعية والتجارية. فإشاعة الصناعة تعني إشاعة المعرفة، والتطور التكنولوجي يترك آثاره المباشرة في التطور العقلي والنفسي والاجتماعي والثقافي للفرد.

والتنوير يعني إشاعة المعرفة بكل صنوفها وأنواعها. والنتيجة تكون رفع السوية العلمية والنقدية وبالتالي غياب الجهل والتخلف وتراجع الفكر المتشدد والتكفيري.

أيضاً هناك العمل على تجديد الخطاب الإيديولوجي أيّاً كان نوعه. ولا ينحصر في التجديد للخطاب الديني. وعندما نتحدث عن التجديد، فإننا نقصد هنا العملية العلمية والنقدية لكل ما يساهم في توفير فرص النماء والتطور للمجتمع.

أي إنتاج للسياسات والبرامج والملفات المستقبلية عبر استشفاف مقتضيات المرحلة واللحظة الراهنة.

التنوير يعني فيما يعنيه تحفيز البنى العقلية الإنسانية.

أي الانتقال من ثقافة التكفير إلى ثقافة التفكير الإبداعي النقدي.

ماهي مهماتنا؟

ماهي أدواتنا وحجتنا وبرهاننا؟

بداية لن نتقدم خطوة واحدة نحو الحداثة إذا لم نعمل على توطيد ركائز للدولة الحديثة.

كيف ذلك؟

إنه علم الأخلاق، فهو رأس الحكمة وتاج العلوم والمعارف. فالظلم الاجتماعي والاقتصادي هو من يحفز الشعوب لردة فعل طبيعية على سوء الأوضاع. والعمل على تحسين شروط الحياة الإنسانية.

فالتنوير هو القاعدة التي سيقوم عليها البناء الفكري للنظام السياسي والاقتصادي والديني والأخلاقي في المراحل اللاحقة. لذلك لا بد من ثورة عقلية والأخرى تجريبية، وعندما نقول علم الأخلاق رأس الحكمة وتاج العلوم والمعارف، فنحن هنا نقصد الفلسفة بعمقها الحركي كشجرة جذورها الميتافيزيقا، وجذعها علم الطبيعة، وأغصانها بقية العلوم الكبرى، وهي الطب والميكانيكا والأخلاق العليا الكاملة.

التنوير والعلمنة

حقيقة لن تكتمل عملية التنوير التي هي حاجة وطنية ومسؤولية أخلاقية ومن الدرجة الأولى، إلا إذا اقترنت بعلمانية الدولة التي تفصل الدين عن الدولة والسياسة وتضع الجميع تحت مظلة واحدة، وهي مظلة قانونية حقوقية دستورية.

أيضاً التنوير هو حاجة مجتمعية في مناخ ديمقراطي متساوي الحقوق. يسهل فيه إشاعة المعرفة والتطور والتعريف بكل العلوم. طبعاً هنا لا نقصد فصل العقائد عن المجتمع، بقدر ما هي حقوق شخصية، ولا نذهب بها إلى التسيس. فالمجتمع الحداثي يبنى على الحدود الحقوقية والواجبات العامة.

إذاً، التنوير العقلي والنفسي والاجتماعي يحتاج إلى بيئة صحية سليمة.

وهنا نؤكد أن الخطوات ستكون متدرجة وتخضع للنقد العلمي والفكري وإنتاج السياسات والبرامج الجديدة، ولن تكون هناك سياسات ثابتة، بل متحركة ومناسبة زمانياً ومكانياً.

نحن الآن أمام مفترق طرق، فإما السير نحو الحداثة المتطورة قانونياً ودستورياً واقتصادياً، وبالتالي دولة حقوقية بكل ما تعنيه الكلمة، أو سنغرق في متاهات الموروث بكل ألوانه وصنوفه الماضوية التي لن تقدم أية إضافة إيجابية لمجتمع يترنح تحت ضربات ماضٍ مجيد وهميّ متزنراً بسدنة هياكل يعتبرون أنفسهم أوصياء الله على الأرض.

إنها معادلة التحدي أمامنا، والحياة لا تحب الضعفاء والمساكين، وهذا ما تعلمناه من الحياة الإنسانية.

بلا عنـــوان

» رمضان إبراهيم

السابعة والنصف صباحاً، نظر إلى الساعة المعلقة على الجدار بعد أن صمتت ولم يعد عقرب الثواني بقادر على الحركة.. اغتصب ابتسامة مرّة ونهض ببطء بعد أن قرر استبدال البطارية ليعيد إليها تكتكتها، وبالتالي ليعيدها إلى الحياة.

دون قصد منه سقط نظره على التقويم المعلق بجانب الساعة، فقرأ على الورقة العاشر من شباط.

قبل خمسين عاماً بالتمام والكمال شهق شهقة الحياة الأولى، بعد أن تأخر قليلاً فيها كما روت له والدته.

يومذاك، خافت أمه كثيراً قبل أن تفقد وعيها لدقائق وهي تكابد أوجاع المخاض.

فجأةً، استيقظت وبدأت تلطم وجهها على حظها البائس، فمولودها الذي حملته تسعة أشهر مات لحظة ولادته.

لكن العجوز التي أشرفت على ولادتها أخبرتها بأن ما يجري لا يخرج عن نطاق المألوف، وكي تضع حداً لمخاوف الأم أمسكت المولود من قدميه وجعلته يتدلى، عندئذ شهق شهقته الأولى وبدأ بالبكاء، فيما كانت الأم ترفع يديها ابتهالاً وشكراً لله.

عاد ورمق والدته المريضة، وأحس بأن الموت يحيط بها من كل جانب.

اقترب منها، قبّل وجهها المتعرق.. أحس ببرودته.. أمسك يدها وقبّلها ثم رفعها ومسح بها وجهه، فيما ازداد التنفس بشكل واضح.

صديقه الذي بقي إلى جانبه طيلة محنته أخبره أن ما يجري لا ينذر إلا بشيء واحد. قالها وخرج لأمر ما.

الأم المستلقية أضناها المرض ولم تعد تقوى على الاستمرار في الحياة، وكلما ازداد التنفس زاد خوفه وقلقه، مع أنه يعلم تماماً أن والدته تلفظ سويعات حياتها الأخيرة.

العاشر من شباط من كل عام تحضر له عائلته قالب الحلوى وتستعد لاستقباله فيما يسمى عيد الميلاد.

أسند رأسه على شجرة التين أمام المنزل، وكرّر ما قاله في الصباح: (أمّي قد تغادرني الليلة).

هل سيحدث ذلك حقاً؟ يا إلهي.. وفي يوم ميلادي.. أمي تعذبت كثيراً وشارفت على الموت في ذاك الصباح البارد وها هي ذي اليوم تكابد سكرات الموت!! قال ذلك ونظر إلى باب الغرفة حيث ترقد والدته.. خاف أكثر.. تمنى لو يتوقف الزمن كعقارب الساعة أو لو يمتلك أية حيلة لإبقائها حية ولكن دون فائدة.

ما حكَّ جلدَك مثْل ظفرك!

(مسرحية في مشهدين ـــ عن فكرة للكاتب الروسي إيفان تورغينيف)

» عبد الرزاق دحنون

تمثال الحرية في العاصمة السنغالية داكار

من حُسن الأخلاق أن تحك جلدك بظفرك خيراً من أن يحك لك الغريب أو العدو جلدك بالحراب، فالحاصل لا يُحمد عُقباه. ويُضرب هذا المثل لتوجيه الشخص بأن يتولى شؤون حياته بنفسه، والمقصد أن يقوم الشخص بأداء عمله وألا يسنده لغيره ولا يتكل على الآخرين، فإنه إن فعل فلن تكون النتائج مرضية، وهذا خاص بالأفراد وعام للمجتمعات والدول. ويلاحظ التشبيه بين قضاء حوائج الإنسان بنفسه لنفسه، وبين الحك بالظفر أيضاً، حيث يرافق الشعور والرغبة حركة الحك التي تزيد وتنقص بحسب الحاجة، فلا يبالغ ولا يقصر، ولو حك جلدك غيرك لم يستطع الوصول إلى رغبتك ومرادك ولا يزيل عنك الأذى.

المشهد الأول

الخشن اليد: لماذا تحشر نفسك بيننا؟ ماذا تبتغي؟ لست منا، فانصرف!

الناعم اليد: أنا منكم يا إخوتي!

الخشن اليد: لا، لست منا، كلام فارغ، كيف تكون منا؟! على الأقل انظر إلى يديّ. ألا ترى كم هما خشنتان؟ تفوح منهما رائحة الكد والعمل. أما يداك

فبيضاوان. ماذا يفوح منهما؟

الناعم اليد يمدّ يديه: شمّ!

الخشن اليد بعد أن شمّ اليدين: عجيب، كأنهما تفوحان رائحة حديد قديم.

الناعم اليد: نعم، إنها رائحة حديد، فقد حملت الأصفاد عليهما سنين طويلة.

الخشن اليد: وعلى أي شيء؟

الناعم اليد: لأنني سعيت إلى خيركم، وأردتُ أن أحرركم، وقفتُ ضد مضطهديكم، وتمردتُ، فسجنوني.

الخشن اليد: سجنوك!؟ ولماذا تمردت؟

المشهد الثاني

بعد عامين

الخشن اليد نفسه إلى خشن يد آخر:

اسمع يا أخي أنت تذكر ذلك الناعم اليد الذي تحدث معك في الصيف ما

قبل الأخير؟

الخشن اليد الآخر: أتذكر، ما به؟

الخشن اليد الأول: سيشنق اليوم، نعم، سيشنق، صدر الحكم بذلك.

الخشن اليد الآخر: هل ظلَّ على تمرده؟

الخشن اليد الأول: نعم، ظلَّ على تمرده.

الخشن اليد الآخر: آه، طيب، يا أخي ألا يمكن أن نحصل على الحبل

الذي سيشنقونه به، سيبقى ذكرى عظيمة للأجيال القادمة.

الخشن اليد الأول: أنت مُحقّ، يجب أن نحاول، يا أخي!

100

2024

عام الذكرى المئوية لتأسيس
الحزب الشيوعي السوري